

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الامانة العامة



دليل تيسير التجارة
2017م

قسم منظمة التجارة العالمية
إدارة التكامل الاقتصادي
قطاع الشؤون الاقتصادية

أ ت / مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمانة العامة . قطاع الشؤون الاقتصادية. إدارة
التكامل الاقتصادي. قسم منظمة التجارة العالمية.
4 د ت دليل تيسير التجارة . - الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة
؛ 2017م
48 ، 49 ص ؛ 24 سم.

عربي انجليزي

الرقم الموحد لمطبوعات المجلس : 0550 / 093 - ح . ك . 2017م.

التجارة / / التسهيلات التجارية / / التجارة الخارجية / / الاقتصاد الدولي / /
الاتفاقيات الدولية / / الشفافية / / التبادل التجاري / / التكامل الاقتصادي / /
الجمارك / / الاجراءات / / الأدلة / / دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مقدمة

قررت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال شهر يوليو 2004 إطلاق مفاوضات لإعداد اتفاقية جديدة تهتم بتيسير التجارة، وذلك لما لوحظ من نقص في المواد الخامسة (V) والثامنة (VIII) والعاشر (X) من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (جات/ GATT) المتعلقة بتيسير التجارة.

وبعد مرور حوالي عقد من المفاوضات توصلت الدول الأعضاء إلى اعتماد اتفاقية جديدة تعد هي الأولى التي تم اعتمادها منذ نشأة منظمة التجارة العالمية في 1 يناير عام 1995. وتتضمن اتفاقية تيسير التجارة (24) مادة منها (12) مادة تشتمل على أحكام موضوعية تتعلق بالالتزامات الخاصة بتيسير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء. وتعتبر الاتفاقية ملزمة لكافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بما فيها دول مجلس التعاون.

وجاءت الاتفاقية لتوضيح الجوانب الأساسية للمواد الخامسة (V) والثامنة (VIII) والعاشر (X) من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (GATT) المتعلقة بتيسير التجارة، وتطوير أحكامها وإضفاء أكبر قدر من الدقة والإلزامية عليها، وذلك لتسريع وتسهيل حركة التخليص الجمركي والإفراج عن السلع بما فيها السلع المتواجدة في وضع عبور/ترانزيت.

وتهدف الاتفاقية بشكل أساسي إلى تحسين المناخ التجاري وتخفيض التكاليف وتقليص الفترات الزمنية للعمليات التجارية، الأمر الذي يساهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية وجذب الاستثمار.

ومن جهة أخرى تشمل اتفاقية تيسير التجارة أحكاماً تتيح مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات المتضمنة بها، بحيث أتاحت للدول النامية حق تعيين تلك الالتزامات بشكل اختياري ضمن الفئات الثلاث التالية، وذلك حسب فترات التنفيذ التي تراها مناسبة لها:

- **فئة (A) :** تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، مع إخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة لها.
 - **فئة (B) :** تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها بعد مرور فترة انتقالية معينة، مع إخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة لها والفترة الزمنية الانتقالية المزمع بدأ التنفيذ بعدها.
 - **فئة (C) :** تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها بعد فترة زمنية تحددها وبعد الحصول على مساعدة فنية قصد بناء قدرات تمكنها من تنفيذها، مع إخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة لها.
- وفي هذا الإطار يتم توزيع الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقية بين الفئات المشار إليها أعلاه من قبل الجهات المختصة في الدولة العضو وتحديد الفترات الانتقالية المتعلقة بتنفيذها وإخطار منظمة التجارة العالمية بذلك.
- هذا وتجدر الإشارة إلى أن الالتزام المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة والمنصوص عليه في المادة (23) من الاتفاقية يندرج بصفة آلية ضمن الالتزامات واجبة التنفيذ مباشرة بعد دخول اتفاقية تيسير التجارة حيز النفاذ، وبالتالي لا يدخل في تصنيف الفئات المشار إليها أعلاه.

مضامين اتفاقية تيسير التجارة

تشتمل الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة على مجموعة من الأحكام تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتذليل الصعوبات والعوائق الإدارية أمام المبادلات التجارية الدولية، مثل التأخير في معالجة العمليات المتعلقة بالتخليص الجمركي والإفراج، والفحوصات غير الضرورية في الحدود، والمبالغة في متطلبات الوثائق والمستندات والبيانات، وضعف التنسيق بين السلطات ووكالات الحدود، والإجراءات الشكلية المعقدة وغير الفعالة. ويمكن توزيع أحكام الاتفاقية إلى مجموعتين:

(1) المجموعة الأولى :

تتكون المجموعة الأولى من المواد (1) إلى (12) المتضمنة للالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة التي جاءت لتعمل على ضبط الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الإدارات الجمركية للدول الأعضاء أثناء عمليات الاستيراد والتصدير وإضفاء الطابع القانوني على تلك الالتزامات بوضوح أكبر. ونذكر من بين هذه الأحكام متطلبات نشر المعلومات، والمشاورات السابقة لوضع القوانين والنظم، والأحكام المسبقة الصادرة قبل عمليات الاستيراد والتصدير، وإجراءات المراجعة والطعن، وتحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية، وضبط الإتاوات والرسوم المستحقة أثناء الاستيراد والتصدير، وظروف الإفراج والتخليص الجمركي، والتنسيق فيما بين الوكالات الحدودية، وحركة السلع المعدة للاستيراد تحت الرقابة الجمركية، والإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت، وحرية العبور (الترانزيت)، والتعاون الجمركي.

(2) المجموعة الثانية:

تتكون المجموعة الثانية المتضمنة للمواد من (13) إلى (24) من تدابير تتيح مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات المتضمنة بالاتفاقية وتقديم المساعدة

الفنية في إطار المعاملة التفضيلية لصالح البلدان النامية. كما تشتمل اتفاقية تيسير التجارة في بنودها الأخرى على مقتضيات تتعلق بالجوانب المؤسسية والتنفيذية، منها إنشاء لجنة تيسير التجارة ضمن أجهزة منظمة التجارة العالمية مكونة من الدول الأعضاء ومعنية بمتابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى إنشاء لجنة وطنية من قبل الدول الأعضاء مكونة من الجهات والقطاعات المعنية بتيسير التجارة والتي يعهد إليها بالتنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني.

الأحكام الأساسية في اتفاقية تيسير التجارة

المادة 1	نشر وإتاحة المعلومات
المادة 2	التشاور المسبق
المادة 3	الأحكام المسبقة
المادة 4	إجراءات الطعن والمراجعة
المادة 5	إجراءات أخرى لتعزيز النزاهة وعدم التمييز والشفافية
المادة 6	ضبط الرسوم والإتاوات المفروضة على الصادرات والواردات أو ما يتعلق بها
المادة 7	الإفراج عن البضائع وتخليصها
المادة 8	التنسيق بين الوكالات الحدودية
المادة 9	حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت رقابة الجمارك
المادة 10	الإجراءات الشكائية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت
المادة 11	حرية العبور / الترانزيت
المادة 12	التعاون الجمركي
المادة 23	إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة للتنسيق على الصعيد الوطني

الالتزامات الرئيسية المتعلقة بتيسير التجارة

نتناول في هذا الجزء من الدليل الالتزامات المتضمنة في اتفاقية تيسير التجارة والتدابير الواجب اتخاذها في إطار تنفيذ أحكامها من قبل الجهات الوطنية المختصة بما فيها الإدارات الجمركية ووكالات الحدود الأخرى لدول مجلس التعاون أثناء معالجتها لعمليات الاستيراد والتصدير.

وكما سبقت الإشارة إليه في مقدمة هذا الدليل فإن تنفيذ أحكام الاتفاقية يخضع لمرونة تتمثل في تعيين الالتزامات المتعلقة بها ضمن الفئات الثلاث الموزعة حسب فترات التنفيذ التي يتم تحديدها من قبل الدولة العضو نفسها. وبالتالي يجب على الجهات المعنية في الإدارات الجمركية ووكالات الحدود الأخرى وممثلي القطاع الخاص والتجار المهتمين بالاستيراد والتصدير مراجعة جداول دول المجلس والدول النامية الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بتعيين وتوزيع الالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة ضمن الفئات (A) و(B) و(C) المشار إليها أعلاه والممكن الاطلاع عليها بالضغط على عنوان (Notification list) في الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية الخاص بتيسير التجارة: <http://www.tfafacility.org>

ونتناول في معرض هذا الدليل بشيء من التفصيل العناصر الرئيسية المكونة لاتفاقية تيسير التجارة إلى جانب توضيح كيفية تطبيق الالتزامات المنبثقة عنها وأدوات تنفيذها.

الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة

1

أ) نشر المعلومات

تلتزم المادة الأولى من الاتفاقية الدول الأعضاء بنشر مجموعة شاملة من المعلومات حول القوانين واللوائح المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمتطلبات والشروط اللازمة في عمليات تخليص البضائع والإفراج عنها. ويتعلق الأمر بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوعات التالية:

- إجراءات الاستيراد والتصدير والترانزيت، بما فيها تلك المتعلقة بالموانئ والمطارات.
- النماذج والمستندات المطلوبة.
- نسب الرسوم والضرائب المفروضة على الاستيراد والتصدير.
- الإتاوات والتكاليف المستحقة أثناء عمليات الاستيراد والتصدير والعبور/الترانزيت، بما فيها سبب فرض الإتاوات والسلطة المكلفة وكيفية ومواعيد الدفع.
- قواعد التصنيف الجمركي لأغراض جمركية.
- طرق تقييم السلع لأغراض جمركية.
- الإجراءات والتدابير المتعلقة بقواعد المنشأ.
- القيود والحظر المفروض في إطار الاستيراد والتصدير أو العبور/الترانزيت.
- الغرامات المفروضة في حالة انتهاك الإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور/الترانزيت.
- إجراءات المراجعة والطعن.

– الاتفاقيات التجارية المبرمة مع مختلف الدول في مجال الاستيراد والتصدير والعبور/الترانزيت.

– التدابير الخاصة بإدارة حصص التعريف الجمركية.

كما تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بأن تجعل الوصول إلى المعلومات المشار إليها سهل وغير تمييزي من خلال نشرها ضمن الإصدارات الرسمية وغير الرسمية المستخدمة عادة في نشر مثل هذه المعلومات. كما تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بوضع المعلومات المشار إليها على شبكة الإنترنت، وخاصة منها تلك المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير، بما فيها إجراءات المراجعة والطعن، والنماذج والمستندات، بالإضافة إلى عناوين نقاط الاستعلام.

ب) نقاط الاستعلام

تلزم اتفاقية تيسر التجارة في مادتها الأولى الدول الأعضاء بإنشاء نقطة أو نقاط استعلام حسب الوسائل المتاحة لكل دولة عضو، يتم تعيينها لدى الجهات المختصة لتقديم:

– المعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير والترانزيت،

– والنماذج والوثائق اللازمة لتلك العمليات.

وفي هذا الإطار يمكن للدول الأعضاء في اتحاد جمركي أن تنشئ نقاط استعلام موحدة لإتاحة المعلومات عن الإجراءات والتدابير الموحدة.

ج) إخطار منظمة التجارة العالمية

تلزم الاتفاقية دول المجلس بإخطار لجنة تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية بمكان نشر المعلومات المذكورة وعنوان الموقع الإلكتروني لمكان النشر وعناوين نقاط الاستعلام المشار إليها أعلاه.

التشاور المسبق

تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بإتاحة الفرصة للتجار وغيرهم من الأطراف المعنية بالاستيراد والتصدير والتراخيص للاطلاع على مشاريع القوانين الجديدة والتعديلات المزمع إدخالها على القوانين واللوائح القائمة التي لها علاقة بحركة البضائع وتخليصها والإفراج عنها أثناء عمليات الاستيراد والتصدير، وذلك قبل اعتمادها وبدء العمل بها. كما تنص الاتفاقية على جعل القوانين واللوائح والإجراءات ذات الصلة في متناول العموم وإتاحة إمكانية الوصول إليها قبل البدء في تنفيذها.

ولهذا الغرض تعقد الوكالات الحدودية (إدارات الجمارك، ومصالح الحجر الزراعي والبيطري، ومؤسسات المواصفات والمقاييس، وسلطات الصحة العامة، وشرطة الحدود، وغيرها) لقاءات لإتاحة الفرصة للتجار والمعنيين لإبداء ملاحظاتهم على مشاريع القوانين واللوائح والتدابير خلال فترة زمنية معقولة قبل دخولها حيز النفاذ، مع العلم أن لهذه القاعدة استثناءات تهم القوانين واللوائح والتدابير العاجلة بالإضافة إلى التدابير المتعلقة بتخفيف وتبسيط الإجراءات والمتطلبات والشروط.

وفي نفس السياق تنص الاتفاقية على إتاحة مشاورات منتظمة بين الوكالات المتواجدة في الحدود والتجار والمتدخلين الاقتصاديين والعملاء والأطراف المعنية الأخرى، بهدف اطلاعهم على المعلومات في حينها ومناقشة القضايا المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وإتاحة الفرصة لإدارات الجمارك لمناقشة الطرق الأنسب والأقل تقييدا وصولا إلى الأهداف القانونية والإدارية المتوخاة.

على مثل هذه الأوضاع عدم وضوح الرؤيا لدى المستوردين، بحيث تؤثر القرارات المتضاربة والمتغيرة على مستوى الرسوم المفروضة وبالتالي على سعر المنتجات أثناء عرضها للاستهلاك. كما يشكل عدم اتساق القرارات الجمركية وتضاربها مصدرا أساسيا للنزاع بين مسؤولي الجمارك والمتعاملين التجاريين بحيث يمكن للقرارات غير المتسقة بشأن تصنيف السلع والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ أن تشكل حاجزا مقنعا أمام التجارة من جهة، أو فرصة للتحايل على الجداول الرسمية للتعريف الجمركية من جهة أخرى.

ولمواجهة هذه المشاكل، وضع عدد من الدول لدى مصالحها الجمركية «أنظمة الأحكام المسبقة» بهدف منح العاملين في التجارة الدولية، قبل القيام بعمليات الاستيراد والتصدير، وضوحا في الرؤيا وتيقنا كافيا يساعدهم على إتمام عملياتهم التجارية في ظروف تتسم بالوضوح والقدرة على التنبؤ في إطار احترام تام لالتزاماتهم القانونية.

(أ) تعريف الأحكام المسبقة ونطاق تطبيقها

الأحكام المسبقة هي القرارات الملزمة الصادرة عن إدارات الجمارك، بناء على طلب المستورد، وقبل عملية الاستيراد المرتبطة بها، حول تفاصيل محددة بشأن استيراد بضائع معينة. وتتعلق الأحكام المسبقة بمعلومات مرتبطة بالتصنيف الجمركي وقواعد المنشأ وقواعد تحديد قيمة السلع للأغراض الجمركية.

وتكون الأحكام المسبقة ملزمة للإدارات الجمركية في جميع أنحاء الإقليم الجمركي وملزمة لجميع المكاتب الجمركية في منافذ الدخول وصالحة لفترة زمنية محددة تمتد عادة من ثلاثة أشهر إلى سنة.

ب) المجالات المعنية بالقرارات المسبقة

تتضمن القرارات المسبقة بصفة عامة معلومات دقيقة حول الموضوعات التالية:

- تصنيف السلع وفق التعرّف الجمركية

يشكل تحديد البند الفرعي المناسب للبضاعة أهمية بالغة في تحديد نسبة الرسم الجمركي المفروض عليها. وفي هذا الإطار، تستخدم الدول نظام ترميز وتبويب السلع لأغراض جمركية معتمدة في ذلك على النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها (HARMONIZED SYSTEM) الذي تم وضعه من قبل منظمة الجمارك العالمية. كما يتم في نفس الإطار الإشارة إلى الإعفاءات أو التخفيضات الجمركية على السلع موضوع طلب الحكم المسبق المتاحة في إطار أنظمة تجارية تفضيلية أو اتفاقيات التجارة الحرة.

تساعد الأحكام المسبقة المتضمنة للتصنيف الجمركي على تحديد تصنيف السلعة وكل ما يتعلق بالتخفيضات والإعفاءات والميزات المتاحة بشكل واضح، وبالتالي تساهم في تبسيط وتسهيل إجراءات الإفراج والتخليص المتعلقين بها.

- قواعد المنشأ

تتضمن قواعد المنشأ المعايير المعتمدة لتحديد بلد المنشأ للسلع وتشكل أهمية خاصة حينما يتعلق الأمر بتطبيق أحكام اتفاقيات المعاملة التفضيلية. وتتعلق قواعد المنشأ بمعايير معينة تحدد بلد المنشأ للسلع على أساس إنتاجها بالكامل في القطر أو من خلال إدخال مكونات تغير من موطنها أو تحويل صناعي يعدل من تصنيفها أو غيرها من المعايير المتعددة والمعقدة أحيانا. وتكمن أهمية الحكم المسبق المتضمن لقواعد المنشأ في كون تزويد المصالح الجمركية بشهادة الأصل لا يكفي لتصنيف السلع حيث يرجع قرار تصنيفها النهائي إلى مسؤولية البلد المستورد. لذلك تشكل الأحكام المسبقة المتضمنة لقواعد المنشأ، وخاصة أمام تعدد ممارسات الدول واختلافها، وسيلة لمنح وضوح

في الرؤيا وتيقنا كافيا فيما يتعلق بالمعايير المعتمدة لدى الدولة المستوردة في تحديد موطن السلع قبل القيام بعملية الاستيراد.

- تقييم السلع لأغراض جمركية

يشكل تقييم السلع لأغراض جمركية مرحلة هامة في تحديد الرسوم الجمركية المستحقة لاستيرادها. ويمكن أن تشكل مرحلة معقدة نظرا لاختلاف الممارسات بين الدول في هذا المجال. وتعتمد المصالح الجمركية في تحديد قيمة السلع لأغراض جمركية على طرق متعددة حسب ما تنص عليه اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتقييم الجمركي. وأمام الصعوبات المحتملة في هذا المجال، تشكل الأحكام المسبقة المتضمنة لمعايير التقييم الجمركي المتبعة في بلد الاستيراد وسيلة فعالة في تيسير التجارة بحيث تساعد على توضيح معايير التقييم الجمركي لسلعة معينة و إعداد الوثائق الضرورية لإثبات صحة قيمة تلك السلعة. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تنص على إلزامية تضمين الأحكام المسبقة بموضوعي التصنيف الجمركي وقواعد المنشأ المتعلقة بالبضاعة المعنية بالقرار. في حين يظل موضوع معايير التقييم الجمركي غير إلزامي بموجب الاتفاقية رغم أنها تشجع الدول الأعضاء بإدراج هذا الموضوع ضمن نظام الأحكام المسبقة.

(ج) فوائد الأحكام المسبقة

تساعد الأحكام المسبقة على تيسير بيان الاستيراد، وبالتالي تيسير عمليات الإفراج والتخليص لكونها تتضمن معلومات هامة بخصوص البضائع المزمع استيرادها. كما تساعد القرارات المسبقة على الحد من المنازعات مع السلطات الجمركية حول بنود التعرف الجمركية ومنشأ السلع وطرق التقييم الجمركي.

وبصفة عامة تشكل الأحكام المسبقة أهمية بالغة بالنسبة للشركات أثناء

استعدادها للقيام بالعمليات التجارية العابرة للحدود بحيث يمكن توسيع عقود البيع والشراء على أساس المعلومات المتضمنة في الأحكام المسبقة.

د) التحضيرات الإدارية و أهمية دليل الأحكام المسبقة

نظرا لأهمية موضوع الأحكام المسبقة، يتعين على إدارات الجمارك وضع نظام متكامل للأحكام المسبقة يعتمد على إنشاء وحدات إدارية متخصصة لتلقي طلبات الأحكام المسبقة ومعالجتها وإصدار الأحكام المسبقة بشأنها. كما يتعين دعم هذه الوحدات الإدارية بمعدات تقنية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وتوفير نوافذ إلكترونية لتيسير عمليات تحميل نماذج تقديم الطلبات المتعلقة بالأحكام المسبقة.

كما يتعين على إدارات الجمارك وضع دليل للأحكام المسبقة يشتمل على الإجراءات والضوابط المتعلقة بطلب وإصدار وصلاحيات الأحكام المسبقة وكافة المعلومات التي يحتاج لها المستوردون والمصدرون والمتدخلون الاقتصاديون الآخرون لاستصدار الأحكام المسبقة من إدارات الجمارك والاعتماد عليها في عملياتهم المتعلقة بالاستيراد. ويفضل أن يتم نشر هذا الدليل على موقع إلكتروني لتيسير الوصول إليه من قبل كافة المهتمين بالاستيراد والتصدير. كما يفضل أن يقوم مجلس التعاون بوضع دليل موحد لتيسير عملية استصدار الأحكام المسبقة في دول المجلس.

هـ) تقديم طلبات الأحكام المسبقة:

يتم تقديم طلب الأحكام المسبقة إلى سلطات الجمارك في الدولة التي سيتم الاستيراد إليها من قبل:

- المستوردين المقيمين في دول المجلس أو من يمثلهم،
- ومن المصدرين إلى دول المجلس عبر من يمثلهم في دول المجلس.

وبالتالي يمكن لمصدري دول المجلس أن يتقدموا بطلب الأحكام المسبقة إلى السلطات الجمركية في بلدان التصدير مباشرة أو عبر المستوردين لسلعهم أو من خلال من يمثلهم في هذه البلدان.

إجراءات المراجعة والطعن

جاءت اتفاقية تيسير التجارة بقواعد تفوق ما شملته اتفاقية الجات في مجال المراجعة والطعن . فقد أتاحت اتفاقية تيسير التجارة إمكانية اللجوء:

- إجراءات طلب المراجعة الإدارية للقرارات التي تتخذها الإدارات الجمركية والتي قد تكون غير مطابقة للقوانين واللوائح المطبقة.
- أو اللجوء إلى القضاء بهدف المراجعة القضائية والطعن في القرارات والتي قد تكون غير مطابقة للقوانين واللوائح المطبقة .

كما أوضحت الاتفاقية أن امتناع إدارات الجمارك اتخاذ إجراءات من قبل المصالح المختصة في إطار القوانين واللوائح السارية النفاذ يعتبر كذلك قرارا يمكن طلب مراجعته أو الطعن فيه.

وعليه يمكن للشركة التجارية إذا ما استشعرت تجاوزا في قرارات المصالح الجمركية أو عدم الاهتمام بملفها أو الامتناع عن معالجته وإصدار قرار بشأنه إما بالقبول أو الرفض، أن تطلب توضيحا لحيثيات القرار أو لعدم معالجة الملف. وتحتفظ الشركة التجارية بحقها في طلب المراجعة الإدارية للقرار المذكور لدى السلطات الإدارية الأعلى من المصالح التي اتخذت القرار وهي الإدارات العامة للجمارك في دول مجلس التعاون، أو اللجوء إلى القضاء للطعن فيه.

وتظل الإدارة الجمركية التي أصدرت القرار أو امتنعت عن إصداره ملزمة بتوضيح أسباب ذلك على شكل كتابي. كما يظل حق المعني بالأمر في تقديم طلب المراجعة الإدارية والقضائية حقا قائما، وذلك حسب القوانين الجاري بها العمل في الدولة العضو، حيث تلزم غالبية الدول المعني بالأمر بتقديم طلب المراجعة الإدارية خلال فترة معينة ومحاولة التوصل إلى حلول مناسبة

لدى الإدارة الجمركية التي أصدرت القرار، أو السلطة الإدارية الأعلى منها أو المحايدة، كشرط قبل اللجوء إلى الإجراءات القضائية.

وفي هذا الإطار، تلتزم اتفاقية تيسير التجارة الدولية العضو بوضع نظام إجراءات مراجعة إدارية متاح لكل معني بالأمر من المستوردين والتجار الذي استشعر حيفاً أو رفضاً يؤثر على حقوقه المشروعة، مما يؤدي إلى ربح الوقت وحل المنازعات بطرق أسهل وتجنب عرض القضايا على القضاء.

وفي حالة لجوء المستورد للقضاء بهدف طلب المراجعة القضائية للقرارات الإدارية (قرار الحكم المسبق أو رفض إصداره)، تكون المحاكم الوطنية المتخصصة في مراجعات القرارات الإدارية هي الجهات القضائية ذات الاختصاص.

إجراءات أخرى لتحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية في مجال الزراعة والأغذية

أ) تعزيز مستوى الرقابة والتفتيش:

تتضمن المادة الخامسة أحكاماً تلزم الدول الأعضاء في حال تعزيز مستوى الرقابة أو التفتيش والفحص على المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات الأعلاف في إطار أنظمة الحفاظ على صحة الإنسان ومراقبة صحة الحيوان والنباتات، بأن:

- تستند على تقييم الأخطار وتبني الأسس العلمية في عملية تقييم المخاطر.
- تطبق النظم والقواعد الخاصة بالمراقبة والفحص بشكل موحد بين كل منافذ الدخول.
- تسحب الإجراءات المشار إليها أعلاه على وجه السرعة حين تصبح لا حاجة منها مع الإخطار بذلك.
- تضمن حق التجار والشركات التجارية المعنية في طلب رأي ثانٍ متعلق بالفحص والاختبارات.

في هذا الإطار، تقوم وكالات الحدود المكلفة بالرقابة على المواد الغذائية والأعلاف بفحوصات مختلفة في إطار الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنباتات، من خلال اختبارات لتحديد وجود الملوثات أو مستوى بقايا المبيدات في المواد الغذائية. وتقوم السلطات الزراعية باختبارات متعلقة بوجود آفات في المنتجات الزراعية والبذور وغيرها. كما قد تلجأ السلطات الجمركية إلى فحص عينات لتحديد تصنيف السلع لأغراض جمركية.

ب) إشعار بالاحتفاظ بالسلع لأغراض الفحص:

في حال احتفاظ سلطات الحدود بالسلع لأغراض الفحص يجب إشعار الناقل أو المستورد بذلك الاحتفاظ فوراً.

(ج) إتاحة إمكانية الاختبارات الثانية:

تتيح سلطات الحدود المختصة في الحالات المشار إليها أعلاه للمستوردين الفرصة في إجراء اختبارات أخرى (اختبارات ثانية) لدى مختبرات محايدة في حال عدم الاقتناع بنتائج الاختبارات الأولى، بحيث تكون سلطات الحدود ملزمة بأخذ الاختبارات الثانية بعين الاعتبار بهدف قبولها إذا كان ذلك ممكناً في إطار عمليات التخليص والإفراج. كما تلزم اتفاقية تيسير التجارة سلطات الحدود بنشر عناوين المختبرات الموجودة في الدولة والتي يمكن اللجوء إليها لإجراء الاختبارات الثانية أو توجيه المستوردين إليها.

تدابير متعلقة بالإتاوات والرسوم المحصلة عند

الاستيراد والتصدير، والغرامات

تلتزم اتفاقية تيسير التجارة دول المجلس بتحديد مبلغ الإتاوات والرسوم المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير في مستويات متناسبة مع قيمة الخدمة المقدمة مع اشتراط نشر المعلومات المتعلقة بها قبل تطبيقها كالتزام جديد مقارنة بما كان ساري به العمل من قبل في إطار اتفاقية الجات. ويقصد بالرسوم والإتاوات الرسوم المستحقة مقابل خدمة مقدمة من وكالات الحدود وإدارات الجمارك، ولا تدخل ضمنها الرسوم والضرائب المستحقة على استيراد السلع.

كما أن الدول الأعضاء مطالبة بمراجعة الإتاوات والتكاليف بصفة منتظمة وألا يتم المطالبة بها أو فرضها إلا بعد نشر المعلومات المتعلقة بها، ضمانا للشفافية وحق الوصول إلى المعلومة في حينها. وفي هذا الإطار تقوم وكالات الحدود بمختلف اختصاصاتها بنشر المعلومات المشار إليها في النشرات التي تصدرها والدلائل التي تضعها لضمان الشفافية والوصول إلى المعلومة وتيسير تعامل التجار والمعنيين مع إجراءات الحدود المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

وفيما يتعلق بفرض الغرامات، تنص الاتفاقية بأن يتم فرضها فقط على مرتكبي المخالفات و ألا تتعدى تلك الغرامات مستوى المخالفات المتعلقة بها، وأن تتيح الدول الأعضاء للمعنيين إمكانية الطعن فيها وطلب مراجعتها.

الإفراج عن البضائع وتخليصها

تلتزم الاتفاقية دول المجلس باعتماد إجراءات خاصة بتسريع عملية الإفراج عن السلع وتخليصها عند الاستيراد أو التصدير أو العبور. و قد اعتمدت الاتفاقية في ذلك على أفضل الممارسات المرتكزة على توصيات منظمة الجمارك العالمية. وتشتمل المادة السابعة من اتفاقية تيسير التجارة على العناصر التالية:

(أ) المعالجة قبل الوصول

تطالب اتفاقية تيسير التجارة الدول الأعضاء بتفعيل إجراءات خاصة من شأنها أن تتيح معالجة المستندات المعلقة بالاستيراد والمعلومات الأخرى المطلوبة بما في ذلك بيان الشحن، وذلك قبل وصول السلع المستوردة بهدف تسريع الإفراج عن البضائع بمجرد وصولها. وتتضمن هذه الالتزامات قيام الإدارات الجمركية ووكالات الحدود الأخرى بوضع أنظمة خاصة بمعالجة المستندات قبل وصول السلع إلى مكاتب الحدود وتقديم الناقلين والمستوردين لمستندات الاستيراد المطلوبة لإدارات الحدود المختصة قصد معالجتها قبل وصول السلع، وذلك بهدف تسريع عمليات التخليص والإفراج. وتشتمل المستندات المطلوبة عادة في حالات المعالجة قبل وصول السلع على ما يلي:

- بوليصة الشحن المقدمة من قبل الناقل،
- البيان الجمركي المقدم من المستورد أو من يمثله،
- المستندات المرفقة بالبيان الجمركي مثل الفاتورة وشهادة المنشأ والتراخيص والتصاريح والعينات وغيرها.

كما تشجع الاتفاقية إدارات الجمارك ووكالات الحدود الأخرى بأن تتيح إمكانية تقديم المستندات المشار إليها عبر وسائل إلكترونية إن أمكن ذلك.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية تطبيق نظام المعالجة قبل وصول السلع على مختلف أنواع الحمولات المستوردة مع التأكيد على أن الحمولات التي تستفيد أكثر من نظام المعالجة قبل الوصول هي تلك التي تكون في حاجة للإفراج السريع.

ب) الدفع الإلكتروني

تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بإتاحة خيار دفع الرسوم والتكاليف وغيرها من التعريفات الجمركية الأخرى إلكترونياً، بالمدى الذي يكون فيه هذا الخيار قابلاً للتطبيق.

ج) فصل عملية الإفراج عن التحديد النهائي للرسوم الجمركية

يتعين على دول المجلس تفعيل إجراءات تتيح الإفراج عن البضائع المعدة للاستيراد قبل التحديد النهائي للرسوم والضرائب والتكاليف إذا لم يكن قد تم تحديدها قبل وصول البضائع، شريطة الوفاء بكافة المتطلبات القانونية والإجرائية. ويجوز طلب ضمان في شكل تأمين/ضمان أو غيره من وسائل السداد الأخرى، على أن لا تزيد قيمة الضمان عن المبلغ المطلوب في النهاية، مع ضرورة الإفراج عنه بمجرد أن يصبح غير مطلوب.

وغالبا ما يتم اللجوء لهذا النظام في الحالات التي يكون فيها التأخير في تحديد الرسوم والضرائب على السلع المستوردة ناتجا عن الحاجة لوقت أكثر لتحديد العوامل المؤثرة على التقييم الجمركي بما فيها التصنيف المناسب للسلع، وكيفية تقييم السلع لأغراض جمركية وبلد منشأ السلع المستوردة.

وتتجلى الفوائد من هذه الإجراءات في ربح الوقت وتوفير تكاليف تخزين السلع في مخازن الحدود.

د) إدارة المخاطر

يتعين على دول المجلس اعتماد نظام مناسب لإدارة المخاطر في الرقابة الجمركية، تتسم بموجبه الضوابط الجمركية بعدم التمييز واجتتاب فرض العوائق المقنعة أمام التجارة الدولية، والتركيز على الحمولات عالية المخاطر وتسريع تخليص الحمولات منخفضة المخاطر. ويمكن استخدام طريقة الرقابة الجزافية للحملات التي تستدعي الرقابة في إطار نظام إدارة المخاطر.

كما تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء باعتماد معايير اختيار مناسبة في إطار أنظمتها الخاصة بإدارة المخاطر، من بينها رمز النظام المنسق، وطبيعة ووصف البضائع، وبلد المنشأ، وبلد إصدار الحمولة، وقيمة السلع، وسوابق التجار أو الشركة التجارية، ووسيلة النقل.

هـ) عمليات التدقيق بعد التخليص الجمركي

تلزم اتفاقية تيسير التجارة الدول الأعضاء باعتماد نظام تدقيق محاسبي عقب عمليات التخليص الجمركي، حيث يكون التجار ملزمين بموجبه بعرض سجلاتهم لسلطات الجمارك لإظهار التزامهم بعمليات الرقابة الجمركية إضافة إلى التحقق من الالتزام بالمتطلبات القانونية والإجرائية الأخرى.

كما تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بالقيام بالتدقيق بعد التخليص الجمركي بطريقة شفافة، وأن تخطر المعني بالأمر بنتائج التدقيق وبحقوقه وواجباته وبالأسباب التي أدت إلى تلك النتائج.

و) متوسط الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي

يتم تشجيع الدول الأعضاء على نشر متوسط الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي حتى تثبت للتجار أنه لا يتم احتجاز البضائع على نحو غير ملائم. ومن الأدوات الهامة التي أوصت بها اتفاقية تيسير التجارة هي الدراسة التي أجرتها منظمة الجمارك العالمية بشأن الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي والممكن الاطلاع عليها في الدليل الخاص بالموضوع والذي تم نشره منذ عام

2011 على الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية: (WCO – Time Release Study).

ز) تدابير تيسير التجارة للمشغلين المعتمدين (Authorized Operators)

يتعين على الدول الأعضاء توفير إجراءات إضافية لتيسير التجارة للمشغلين التجاريين الذين يستوفون معايير محددة، أو ما يشار إليهم «بالمشغلين المعتمدين». ففي السنوات الأخيرة، نما اتجاه اعتماد السلطات الجمركية على نظام المشغلين المعتمدين بهدف تطوير برامج تتيح للتجار الاستفادة من الإجراءات الإضافية لتيسير التجارة مثل الإفراج الجمركي السريع والحد من المستندات ومتطلبات البيانات وخفض عمليات المعاينة المادية، وغيرها من التسهيلات. ويمكن النظر إلى مثل هؤلاء التجار باعتبارهم تجار «موثوقين» يمتلكون سجلات تدعم الافتراض بمواصلة الالتزام بالمتطلبات.

ويطلق على هؤلاء التجار في الاتحاد الأوروبي اسم «المشغل الاقتصادي المعتمد» ويتم الاعتراف بهؤلاء العملاء على أساس معايير معينة، مثل معايير سجل الالتزام والملاءة المالية وغيرها من المعايير التي نصت عليها اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشكل خاص.

وفي هذا الإطار يتم نشر المعايير المطلوبة للتأهيل لنظام المشغلين المعتمدين بهدف تيسير الوصول إلى المعلومة من قبل كافة المستوردين والمتدخلين التجاريين المعنيين وتيسير عملية كسب صفة المشغل المعتمد لما تتوفر عليه من فوائد لصالح التجار وإدارات الجمارك في نفس الوقت.

ومن جهة أخرى تلزم اتفاقية تيسير التجارة الدول الأعضاء بعدم التمييز بين المشغلين المعتمدين الذين يتوفرون على نفس الظروف والمتطلبات وأن لا يتم في المقابل تقليص مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرض نظام المشغلين المعتمدين.

كما تحت الاتفاقية الدول الأعضاء على إتاحة إمكانية إبرام اتفاقيات الاعتراف المتبادل لأنظمة المشغلين المعتمدين بين الدول لتعزيز هذه الأنظمة في المبادلات التجارية الدولية.

ح) الشحنات السريعة

يتعين على الدول الأعضاء اعتماد إجراءات تسمح بالإفراج السريع على الأقل عن البضائع التي يتم إدخالها من خلال مرافق الشحن الجوي بالنسبة للأشخاص الذين يطلبون ذلك مع الاحتفاظ بمتطلبات الرقابة الجمركية للدول الأعضاء.

ويشترط في عمليات الإفراج السريع أن يقوم صاحب الطلب بإتاحة البنات الأساسية اللازمة وأداء التكاليف الجمركية المرتبطة بعملية الإسراع بالتخليص وتقديم كل المعلومات المطلوبة قبل وصول الحمولة وأداء كل الواجبات التي تكون محددة بحسب مستوى الخدمات المقدمة لا غير، وأن تكون لصاحب الطلب سوابق جيدة في احترام القوانين واللوائح.

وتلتزم الدول الأعضاء بتقليص عبء الوثائق المطلوبة إلى الحد الأدنى وبتطبيق إجراءات تسريع التخليص الجمركي بغض النظر عن وزن أو قيمة الحمولة وإتاحة إمكانية قيمة حمولة أدنى (De-Minimis) لا يتم تحصيل رسوم جمركية ولا ضرائب أو جبايات بشأنها، باستثناء بعض السلع المحددة. ولا تخضع الضرائب الداخلية لهذه المقترضات كما تحتفظ الدول الأعضاء بحقها في تطبيق الإجراءات الخاصة في إطار أنظمة إدارة المخاطر المعتمدة لديها.

وفعلا تعتمد القيمة المضافة والتنافسية في عدد من عمليات الشحن الجوي على سرعة الإمداد والتسليم في الوقت المناسب، كما يساعد الإسراع بالتخليص الجمركي على خفض تكاليف الأعمال ومنها أساسا تكاليف الحفظ في المخازن.

وفي هذا الصدد، تمثل شركات مشغلي البريد المستعجل مثالا على أهمية التخليص السريع في تكوين القيمة المضافة لمثل هذه الخدمات حيث يعتمد العديد منها على خدمات الشحن الجوي ويقدم خدماته على أساس قدرة تسليم البضائع بالسرعة المطلوبة وفي فترة زمنية مناسبة.

ط) السلع القابلة للتلف

تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بالإفراج عن السلع القابلة للتلف، في الظروف العادية، خلال أقصر فترة ممكنة من خلال إعطائها الأولوية عند وضع جدول عمليات الفحص، مع توفير التخزين المناسب لها قبل الإفراج عنها وتوفير ظروف استثنائية للإفراج عنها خارج أوقات عمل المكاتب إذا كان ذلك مناسباً.

التنسيق فيما بين وكالات الحدود

تلزم اتفاقية تيسير التجارة بموجب المادة الثامنة الدول الأعضاء بضمان تعاون وتنسيق بين وكالات الحدود بمختلف اختصاصاتها على المستويين الوطني وبين الدول. ففيما يتعلق بالمستوى الوطني تحت الاتفاقية السلطات الجمركية والوكالات المسؤولة عن عمليات الرقابة والإجراءات الحدودية على التعاون والتنسيق مع بعضها البعض فيما يتعلق بحركة الاستيراد والتصدير والتراخيص للبضائع وقيامها بتنسيق أنشطتها من أجل تيسير التجارة.

أما فيما يتعلق بالتعاون بين الدول، تحت الاتفاقية ضمن نفس المادة الثامنة أن تعمل الدول الأعضاء على تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى التي تتوفر على حدود مشتركة معها، حسب ترتيبات متفق عليها، وذلك بهدف تنسيق الإجراءات في نقاط العبور الحدودية المشتركة. ويكن أن يشمل التعاون والتنسيق ما يلي:

(أ) تنسيق أيام وساعات العمل

تتسأ المشكلات عندما تفتح سلطات الحدود على أي من الجانبين في الحدود المشتركة أبوابها للعمل في أوقات مختلفة، حيث تكون النتيجة إغلاق الحدود لفترة أطول من المدة اللازمة، ويمكن تجنب هذه المشكلة بسهولة من خلال التنسيق فيما يتعلق بأوقات العمل.

(ب) تنسيق الإجراءات الشكلية وتوحيدها و مواعمتها

تشجع الاتفاقية الدول الأعضاء على التعاون فيما بين مصالحها الحدودية ومصالح الدول الأخرى التي تتوفر معها على حدود مشتركة بهدف تيسير الإجراءات في نقاط و منافذ العبور.

قد يؤدي قيام كل وكالة من وكالات حدود بالعمل بشكل مستقل بعيدا عن الأخرى إلى تأخير عمليات التخليص والإفراج أو العبور، بحيث يتعين على التجار الالتزام بشكل منفصل بالمتطلبات التي لم يتم تنسيقها بين هذه الوكالات. ولهذا يمكن التأكيد على أن عملية التنسيق من شأنها أن تساعد في التخليص الجمركي للبضائع بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية. ويعد التنسيق في مجال البيانات والمستندات مثالا على كيفية القيام بتنسيق الإجراءات الشكلية وتوحيدها ومواءمتها.

ج) تطوير المرافق العامة والاستخدام المشترك للتجهيزات والمكاتب

يمكن تحقيق الفاعلية من خلال قيام الوكالات العاملة على الحدود بالاستخدام المشترك للمرافق العامة مثل المباني وأماكن الفحص. فعلى سبيل المثال يساعد توحيد مكان محطات الفحص على ضمان إجراء عمليات المعاينة المادية معا وبشكل يوفر الوقت والعناء لصالح التجار وإدارات الجمارك في نفس الوقت.

د) الرقابة المشتركة

تمكن الرقابة المشتركة في حالة احتياج الوكالات الحدودية إلى التحقق من محتويات الحمولات من ربح الوقت وتسهيل العمليات، على عكس إجراءات المعاينة بشكل مستقل التي يترتب عليه التأخير في التخليص والإفراج.

هـ) الرقابة في مركز حدودي ذي منفذ واحد (النافذة الواحدة)

تحت الاتفاقية الدول الأعضاء على إنشاء مراكز حدودية ذات المنفذ الواحد (النافذة الواحدة للرقابة في الحدود) في إطار التعاون والتنسيق بين المصالح الجمركية للبلدين المتوفرين على حدود مشتركة.

حركة البضائع تحت الرقابة الجمركية للاستيراد

تلزم الاتفاقية دول المجلس بتحويل البضائع الموجهة نحو الاستيراد من نقط الدخول إلى مكاتب جمركية أخرى التي سيتم فيها التخليص والإفراج، وذلك بهدف تسريع تدفق السلع وإتاحة إمكانية التخليص في مخازن داخلية.

الإجراءات الشكلية الخاصة بالاستيراد والتصدير والترانزيت

تهدف المادة العاشرة من اتفاقية تيسير التجارة إلى الحد من تعقيدات الإجراءات الشكلية للاستيراد والتصدير والترانزيت، كما تساهم أيضا في تبسيط متطلبات الوثائق والمستندات والتقليل منها. وتغطي هذه المادة ما يلي:

(أ) متطلبات الإجراءات الشكلية والمستندات

بموجب المادة العاشرة من اتفاقية تيسير التجارة، يتعين على دول المجلس مراجعة متطلبات الإجراءات الشكلية والوثائق والمستندات اللازمة للاستيراد والتصدير وحركة الترانزيت، والتأكد من صلاحيتها فيما يتعلق بالإفراج والتخليص الجمركي السريع للبضائع، وضمان دورها في الحد من التكاليف التي يتحملها التجار ومن الوقت المستهلك في هذه الإجراءات. كما ينبغي أن تظل الإجراءات التقيدية للتجارة في مستوى الحد الأدنى الضروري مع التخلص منها عندما تصبح لا حاجة منها.

وفي هذا الإطار، يمكن للجهات المختصة في إدارات الجمارك والوكالات الحدودية الأخرى القيام «بدراسات الآثار التجارية» قبل اعتماد أي إجراءات أو متطلبات ووثائق ومستندات جديدة، بما يضمن مساهمتها في تحسين إجراءات الإفراج والتخليص الجمركي، وتخفيف عبء التكاليف وتقليص الفترة الزمنية المطلوبة.

(ب) قبول النسخ

تحت الاتفاقية الدول الأعضاء على قبول الوثائق أو النسخ الإلكترونية للوثائق المساندة متى كان ذلك مناسباً، مع إلزام الوكالات الحكومية بقبول نسخ الوثائق التي سبق أن توصلت وكالات حكومية في نفس البلد بالوثائق الأصلية المتعلقة بها.

ج) استخدام المعايير الدولية

تحت الاتفاقية الدول الأعضاء على اتباع أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمعايير العالمية المتعلقة بالتدابير والإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت، مثل توصيات مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية UN/CEFACT على الرغم من أن هذا المصدر لم يتم الإشارة إليه بشكل مباشر في الاتفاقية. كما نصت الاتفاقية على دور لجنة تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية (المحدثة بموجب المادة ٢٣ من الاتفاقية) في تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال.

د) النافذة الواحدة

تشكل النافذة الواحدة نقطة اتصال واحدة أو محطة واحدة تقوم فيها الشركات والناقلون بتقديم طلبات وبيانات ومستندات الاستيراد أو التصدير أو العبور/ ترانزيت المطلوبة من الوكالات المتواجدة في الحدود (الجمارك، والسلطات الصحية ومصالح الحجر الزراعي والبيطري، ومصالح رقابة سلامة الأغذية ورقابة اللوائح الفنية والتراخيص). كما تشكل النافذة الواحدة المكان الذي تقوم فيه الشركات باستصدار الردود على طلباتها بعد معالجتها من قبل سلطات والوكالات الحدودية المختلفة.

وبموجب اتفاقية تيسير التجارة (المادة العاشرة)، يتعين على الدول الأعضاء بذل كل ما في وسعها من جهود بهدف إنشاء وإدامة نافذة واحدة لتقديم الوثائق والمستندات ومتطلبات البيانات اللازمة للتصدير أو الاستيراد أو الترانزيت، وكذلك بهدف تبسيط الإجراءات المتعلقة بها حتى لا يتم إعادة طلب المعلومات التي يتم تقديمها عبر النافذة الواحدة من جانب وكالة حدودية أخرى تشارك في هذه النافذة الواحدة. كما ينبغي على الدول الأعضاء، ومتى كان ذلك ممكناً، أن تجعل هذه النافذة الواحدة على شكل إلكتروني.

ويشكل استخدام النافذة الواحدة، التي يقوم التاجر من خلالها بتقديم البيانات المطلوبة للاستيراد أو التصدير أو الترانزيت مرة واحدة فقط، أداة مثالية لتيسير التجارة. ولتنفيذ نظام النافذة الواحدة على النحو الصحيح يتعين التنسيق بين مختلف وكالات الحدود المعنية، انطلاقاً من نماذج منسقة ومنشورة على شكل آلي بالإضافة إلى تعزيز التزام جميع الوكالات الحدودية المشتركة في المساهمة في تفعيل النافذة الواحدة.

هـ) الفحص قبل الشحن

تحظر الاتفاقية الجديدة على الدول الأعضاء تطبيق الفحص قبل الشحن فيما يتعلق بتحديد تصنيف التعرفة الجمركية والتقييم الجمركي. ومع ذلك، تسمح الاتفاقية باستخدام بعض الأنواع الأخرى من عمليات الفحص قبل الشحن على الرغم من حث الدول الأعضاء على عدم اتخاذ تدابير جديدة في هذا المجال.

ورغم تشجيع منظمة التجارة العالمية باجتئاب هذا النوع من الفحص قدر الإمكان إلا أن الشركات المختصة بالفحص قبل الشحن تحتج عادة بأن هذه العمليات تقوم بها العديد من الدول بهدف معاينة الجودة والتحقق من المحتويات وضمان تحصيل المستحقات المالية. وفي المقابل ترى بعض الدول أن عمليات الفحص الإلزامية قبل الشحن غير ضرورية بل تشكل عائقاً مكلفاً للتجارة. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات غالباً ما تكون ضرورية لتوفير بعض الضمانات بشأن الجودة والكم المتعلقين بالحمولة، فيترتب عليها مع ذلك تكلفة إضافية على التجارة قد تؤدي إلى الحد من تنافسية السلع في أسواق البلدان المستوردة.

و) استخدام الوسطاء الجمركيين (Customs Brokers)

تحظر اتفاقية تيسير التجارة اعتماد إلزامية الوسطاء الجمركيين في عمليات

الاستيراد والتصدير، نظرا لكون الاستخدام الإلزامي لهؤلاء الوسطاء يترتب عليه نفقات غير ضرورية تضاف إلى التكاليف التي يتحملها التجار .

كما تلزم اتفاقية تيسير التجارة الدول الأعضاء بنشر التدابير الوطنية المتعلقة باستخدام الوسطاء الجمركيين، مع ضمان أن تحظى متطلبات الترخيص للوسطاء الجمركيين بالشفافية والموضوعية.

ز) الإجراءات الحدودية العامة ومتطلبات الوثائق الموحدة

تلزم اتفاقية تيسير التجارة الدول الأعضاء بتطبيق إجراءات جمركية عامة ومتطلبات ووثائق موحدة على صعيد كافة أنحاء إقليمها الوطني من أجل الإفراج عن البضائع وتخليصها. وتهدف هذه المعايير العامة إلى تحسين قدرة التجار على التنبؤ بكيفية تطبيق الإجراءات، كما تهدف في الوقت نفسه إلى تحسين الالتزام تجاه السلطات الحدودية.

ومع ذلك يمكن للدول الأعضاء أن تضع إجراءات ومتطلبات ووثائق مغايرة حسب طبيعة أو نوع البضائع أو وسيلة النقل المستخدمة، وكذلك على أساس إدارة المخاطر، أو إتاحة الإعفاء الشامل أو الجزئي من الرسوم والضرائب على الاستيراد، أو المعالجة الإلكترونية، أو في إطار تطبيق مقتضيات اتفاقية الصحة والصحة النباتية.

ح) البضائع المرفوضة

يتعين على الدول الأعضاء بموجب هذه الاتفاقية السماح للمستورد بإعادة إرسال أو إعادة البضائع التي تم رفضها نتيجة لعدم استيفائها لمتطلبات الصحة أو الصحة النباتية أو الفنية. وفي حال عدم قيام المستورد بالتدابير اللازمة في فترة زمنية محددة، يمكن لسلطات الحدود أن تتخذ ما تراه مناسبا للتعامل مع هذا الوضع.

ط) السماح بالدخول المؤقت للبضائع بما فيه معالجة الداخل والخارج

- السماح بالدخول المؤقت للبضائع

تلتزم اتفاقية تيسير التجارة الدول الأعضاء بالسماح بالدخول للبضائع التي يتم استيرادها بموجب إجراءات السماح المؤقت، حسب ما تنص عليه القوانين واللوائح الوطنية. كما تلتزم الدول الأعضاء بتعليق كامل أو جزئي للرسوم والضرائب على الاستيراد، إذا كانت البضائع موجهة لأهداف خاصة مع إعادة تصديرها في فترة زمنية محددة وعدم إخضاعها لأي تحويل أو تغيير باستثناء التغييرات المترتبة على الاستخدام العادي.

- المعالجة في الداخل والمعالجة في الخارج

تلتزم الاتفاقية الدول الأعضاء بالسماح، حسب ما تنص عليه قوانينها ولوائحها، بالمعالجة في الداخل والمعالجة في الخارج (Inward and Out-Processing ward). وتقوم الدولة العضو بالتعليق الجزئي أو الكلي للرسوم والضرائب على الاستيراد في إطار إجراءات المعالجة في الخارج عند إعادة استيراد البضائع المعنية.

وتعني المعالجة في الداخل الإجراءات الجمركية التي بموجبها يتم السماح بدخول البضائع بتعليق جزئي أو كلي للرسوم والضرائب على الاستيراد إذا كانت موجهة لإخضاعها لعملية تصنيع أو تحويل أو صيانة وتصديرها بعد ذلك.

وتعني المعالجة في الخارج الإجراءات الجمركية التي يتم بموجبها تصدير بضاعة في وضع حرية التحرك في القطر الجمركي لدولة عضو بصفة مؤقتة لإخضاعها لعملية تصنيع أو تحويل أو صيانة وإعادة استيرادها.

تغطي أحكام المادة الحادية عشرة من الاتفاقية الجوانب المتعلقة بحرية الترانزيت بشكل موسع وتنص على أن تقوم الدول الأعضاء بمعاملة المنتجات العابرة (في وضع ترانزيت) بشكل لا يقل تفضيلاً عما لو كانت هذه المنتجات قد تم نقلها مباشرة إلى جهة الوصول المحددة دون دخول إقليم تلك الدولة. كما تلزم اتفاقية تيسير التجارة الدول الأعضاء أيضاً بإزالة اللوائح أو الإجراءات الشكلية المطبقة على حركة العبور والتي إما لم يعد هناك حاجة إليها أو التي يمكن معالجة التزاماتها بطريقة أقل تقييداً من الناحية التجارية. بالإضافة إلى ذلك، تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بعدم فرض أي تغييرات جديدة إضافية إلى تلك النفقات الإدارية التي تم النص عليها في المادة الخامسة من اتفاقية الجات (GATT) بشأن العبور في إقليم تلك الدولة، وحتى تلك النفقات المذكورة ينبغي أن تكون محدودة بحسب تكاليف خدمة الترانزيت.

وتتعلق المقتضيات والأحكام الجديدة التي تتضمنها الاتفاقية عليها بما يلي:

(أ) حث الدول الأعضاء على الفصل المادي بين حركة المرور المخصصة لبضائع العبور/الترانزيت وتلك المخصصة للواردات الأخرى من خلال استخدام حارات أو مراسٍ خاصة أو غيرها من البنيات الأساسية المماثلة.

(ب) ضمان ألا تكون الإجراءات الشكلية ومتطلبات الوثائق، والرقابة الجمركية على حركة العبور مرهقة أكثر مما يجب لتحديد البضائع وضمان استيفائها لمتطلبات الترانزيت.

(ج) التأكد من أن فرض إجراءات العبور على السلع في وضع ترانزيت، لن تجعلها تتعرض إلى مزيد من عمليات الرقابة الجمركية إلى حين إنهاء

عبورها داخل إقليم الدولة العضو، كما أنها لن تخضع لشروط ومتطلبات اللوائح الفنية أو تقييم المطابقة خلال العبور.

(د) مطالبة الدول الأعضاء بالسماح بتقديم الطلبات ومعالجة وثائق الترانزيت مقدما (قبل وصول السلع).

(هـ) مطالبة الدول الأعضاء بإنهاء عمليات الترانزيت فورا بمجرد وصول بضائع العبور إلى جهة الوصول وخروجها من إقليم الدولة العضو.

(و) مطالبة الدول الأعضاء بالإفراج عن أية ضمانات دون تأخير.

(ز) بالإضافة إلى التزام عام جديد للدول الأعضاء يتعلق بضرورة التعاون مع بعضهم البعض لتعزيز حرية الترانزيت.

التعاون الجمركي

تنص اتفاقية تيسير التجارة في المادة 12 على العناصر الأساسية التالية للتعاون:

أ) تبادل الخبرات حول الممارسات الجيدة في مجال إدارة احترام المتطلبات الجمركية بما في ذلك داخل لجنة تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.
ب) كما تشجع الاتفاقية الدول الأعضاء على التعاون في مجال التوجيهات الفنية والمساعدة في بناء القدرات الكفيلة بإدارة التدابير الخاصة بضمان احترام المتطلبات الجمركية وتعزيز كفاءة هذه التدابير.

ج) وفي نفس السياق تحت الاتفاقية الدول الأعضاء على إنشاء «نظام الالتزام الطوعي بالامتثال للقوانين واللوائح» يمكن للتجار والشركات من تصحيح أوضاعهم المتعلقة باحترام القواعد أثناء عمليات الاستيراد والتصدير والعبور بشكل طوعي واكتساب الثقة تدريجياً تجاه رجال الجمارك في الدول الأعضاء.

د) تنص الاتفاقية على إتاحة إمكانيات تبادل المعلومات بهدف التأكد من نزاهة البيانات الجمركية المشكوك في دقتها أو غير الكاملة.

هـ) تلتزم الدول الأعضاء في هذا الإطار بإخطار لجنة تيسير التجارة بنقاط الاتصال المختصة بتبادل المعلومات.

و) لا يتم طلب التدقيق والتأكد من البيانات إلا بعد استيفاء جميع جوانب الرقابة العادية وفحص كل الوثائق المتعلقة بها.

ز) مصاحبة طلب التدقيق والتأكد من البيانات بكل الوثائق المتعلقة بعملية الاستيراد.

ح) الحفاظ على سرية المعلومات أثناء عملية التدقيق والتأكد.

ط) يتم الرد على طلبات التدقيق خطياً أو عبر الوسائل الإلكترونية. ويشتمل الرد على المعلومات المتعلقة بالفاتورة التجارية، وقائمة التعبئة، وشهادة

المنشأ. ولا يجب على فترة الرد أن تفوق ٩٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب. كما تتعهد الدولة التي تتوصل بالرد بالألا تستخدم المعلومات المقدمة لها في تحقيقات جنائية أو إجراءات قضائية أو أي إجراءات أخرى غير جمركية من دون الموافقة المسبقة لمقدميها.

(ي) يمكن للدولة التي توصلت بطلب التدقيق أن تؤجل أو ترفض الرد مع إخطار المصالح المعنية في الدولة صاحبة الطلب بأسباب ذلك، إذا كان الطلب يتنافى مع المصلحة العامة لدولة التصدير أو تمنع القوانين الداخلية ذلك أو إذا كان الرد من شأنه أن يعرقل سير تحقيقات أو إجراءات إدارية أو قضائية أو إذا توفرت موافقة المستورد أو المصدر بموجب القوانين الداخلية التي تحكم التوريد بالمعلومات والإفصاح عنها.

(ك) اعتماد قاعدة المعاملة بالمثل بحيث تمتنع الدولة من تقديم طلبات التدقيق إذا كانت ترى أنها سوف لا يمكنها تلبية الطلبات المماثلة الصادرة عن الدول الأعضاء الأخرى.

(ل) يكون أحيانا عبء الرد ثقيلًا على الجهات المختصة في الدولة مقارنة مع الوسائل المتاحة لديها، وفي هذه الحالة يمكنها أن تطلب من الدولة أو الدول صاحبة الطلبات من تحديد أولوياتها من حيث الرد على تلك الطلبات. وفي حال عدم وجود مقاربات متفق عليها في هذا الشأن يمكن للدولة التي تتوصل بالطلبات أن تحدد هي نفسها أولويات الرد.

(م) عدم التزام الدول الأعضاء في إطار الردود على طلبات التدقيق بعدد من الأمور منها تغيير النماذج والترجمة وتزويد صاحب الطلب بمعلومات تضر بالمصالح التجارية لبعض الشركات.

(ن) عدم الإفصاح عن المعلومات غير المرخص بنشرها.

(س) لا تمنع الاتفاقية من إبرام اتفاقيات ثنائية أو إقليمية لتبادل المعلومات عبر الوسائل السريعة والأمنة، بما فيها الطرق الآلية أو قبل وصول الحمولة. كما لا يجب تأويل هذه المادة بالشكل الذي يلزم بإعادة النظر في الاتفاقيات السابقة.

اللجنة الوطنية لتيسير التجارة

تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء في مادتها (23) إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة تكون مهامها تيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية والتنسيق في هذا الشأن بين الجهات المعنية على المستوى الوطني.

إن تعدد المؤسسات والهيئات الحكومية المتدخلة في حركة السلع العابرة للحدود من جهة واهتمام القطاع الخاص بتيسير معاملته التجارية وتخفيض التكاليف والأعباء المترتبة عنها من جهة أخرى يستدعي إنشاء آلية للتنسيق على المستوى الوطني. وتعد الأحكام المتعلقة بإنشاء لجنة وطنية ملزمة لكافة الدول الأعضاء يتم تنفيذها مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ بحيث لا يمكن تأجيل إنشائها تحت فئتي (B) أو (C) المتاحة في إطار مرونة التنفيذ والفترات الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاقية لصالح البلدان النامية.

أ) تكوين اللجنة الوطنية

لم تتطرق الاتفاقية لتكوين اللجنة الوطنية وتركت سلطة تقدير ذلك للدولة العضو. فمن الدول من شكلت اللجنة الوطنية من المؤسسات والهيئات الحكومية فقط ومن الدول من أشركت القطاع الخاص إلى جانب المؤسسات الحكومية في تكوين اللجنة الوطنية.

ب) مهام اللجنة الوطنية

تشتمل مهام اللجنة الوطنية على وظيفتين أساسيتين هي أولاً التنسيق على المستوى الوطني وثانياً تيسير تنفيذ الاتفاقية.

- التنسيق على المستوى الوطني

إن وجود عدد من الهيئات والمؤسسات الحكومية في الحدود التي تتدخل في

عمليات الاستيراد والتصدير يستدعي تنسيقاً منتظماً نظراً لارتباط اختصاصاتها وأدوارها بعضها البعض. ويهدف التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المعنية إلى ضمان مناقشة الوسائل الكفيلة لاجتناب الإجراءات المكررة أو غير الضرورية وتبسيط العمليات في الحدود من خلال تبادل البيانات والبحث في إمكانية اتساقها وتوحيدها ومواءمتها وتيسيرها. ويظل دور القطاع الخاص مهما في مجال التنسيق وإدلاء ممثليه بملاحظاتهم حول القضايا المطروحة للنقاش في اللجنة الوطنية.

- تسهيل ودعم تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة

تكمن أهمية تنفيذ الاتفاقية في كونها يترتب عليها فوائد على أصعدة متعددة منها لصالح الحكومات والتجار والمستهلكين والنظام التجاري متعدد الأطراف. وتلعب اللجنة الوطنية دوراً هاماً في المساعدة على تنفيذ الاتفاقية نظراً لأن التدابير المطلوبة تستدعي التنسيق بين الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة من جهة وبين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى، مما يساهم في تعزيز التجارة والتنمية خاصة وأن أحكام الاتفاقية ملزمة والمساهمة في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عنها تساعد على اجتناب المنازعات المحتملة أو أي تداعيات سلبية قد تترتب على عدم تنفيذ الالتزامات. ومن بين الوظائف الرئيسية للجنة الوطنية إتاحة فرصة لقاء القطاع الحكومي مع القطاع الخاص لمناقشة التدابير المختلفة المتعلقة بتيسير التجارة. وبالتالي فإن إشراك ممثلين عن القطاع الخاص يكون من بين الوسائل لتعزيز فعالية اللجنة الوطنية.

(ج) جدوى ربط أعمال اللجنة الوطنية بأعمال لجنة تيسير التجارة في جنيف

أنشأت اتفاقية تيسير التجارة لجنة تيسير التجارة مكونة من ممثلين لكافة الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ الاتفاقية بحيث سيتم تبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية داخل اللجنة المذكورة. وبالتالي فعلى اللجنة الوطنية أن تعمل

بشكل وثيق مع المندوبين في جنيف والوزارات المختصة بملفات منظمة التجارة العالمية وذلك بهدف ربط التواصل مع لجنة تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف بالإضافة إلى اطلاع زملائهم في جنيف بالعناصر الأساسية التي تمت مناقشتها في اللجنة الوطنية.

د) فعالية ربط أعمال اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بأعمال اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية

كما أن ربط أعمال اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بأعمال اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية قد تكون له فوائد هامة لما لمواضيع اللجنتين وتكوينها من تقارب وتطابق. بل قد يكون من الأنسب دمج اللجنة الوطنية لتيسير التجارة ضمن هيكل اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية توخيا لتعزيز التنسيق والفعالية وتفاديا لإنشاء آلية جديدة تزيد من أعباء التنسيق والتكاليف.

جدول التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية تيسير التجارة

المادة	الفقرة	الالتزام	توضيح الالتزام وكيفية التنفيذ
1	إتاحة المعلومات ونشرها		
	1.1	نشر المعلومات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور	نشر القوانين واللوائح والتدابير والإجراءات الشكلية ومتطلبات الوثائق والمستندات والنماذج ضمن الإصدارات الورقية والنشرات
	1.2	إتاحة المعلومات على شبكة الإنترنت	مع إخطار منظمة التجارة العالمية بعنوان الموقع
	1.3	إنشاء نقطة استعلام	لتزويد التجار والمهتمين بالمعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير مع إخطار منظمة التجارة العالمية بمكان نقطة الاستعلام وعنوانها الإلكتروني
	1.4	إخطار منظمة التجارة العالمية	الإخطار بمكان النشر والموقع الإلكتروني وعنوان نقطة الاستعلام
2	إتاحة التشاور قبل بدء التنفيذ والمشاورات		
	2.1	إمكانية إبداء الملاحظات قبل بدء التنفيذ	مشاريع القوانين واللوائح والتدابير الجديدة والتعديلات على القوانين واللوائح القائمة
	2.2	المشاورات المسبقة مع رجال الأعمال والمهتمين	وضع آلية لإشراك ممثلي القطاع الخاص والمتدخلين الاقتصاديين والتجار في المشاورات المسبقة
3	الأحكام المسبقة		وضع دليل للضوابط المتعلقة بنظام الأحكام المسبقة ونشره مع المعلومات المشار إليها بموجب المادة (1) من الاتفاقية ضمن الإصدارات الورقية وعلى شبكة الإنترنت

4	إجراءات المراجعة والظعن	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إتاحة إمكانية المراجعة الإدارية والقضائية للقرارات ▪ إمكانية فرض المرور عبر المراجعة الإدارية قبل اللجوء للقضاء
5	ترتيبات أخرى تتعلق بالحياد وعدم التمييز والشفافية في مجال الزراعة والأغذية	
5.1	الإشعار بتعزيز مستوى إجراءات الرقابة والفحص	<ul style="list-style-type: none"> ▪ يتم تعزيز مستوى الرقابة في إطار نظام تقييم المخاطر وعلى أسس ومعايير علمية
5.2	إشعار الناقل أو المستورد بالاحتفاظ بالسلع لأغراض الفحص	
5.3	إجراءات الاختبار الثاني	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إتاحة إمكانية الاختبار الثاني وتوجيه المستورد للمختبرات الموجودة في الدولة
6	تدابير متعلقة بالإتاوات و الرسوم المستحقة والغرامات	
6.1	التدابير العامة المتعلقة بالإتاوات والرسوم المرتبطة بالاستيراد والتصدير	<ul style="list-style-type: none"> ▪ نشر الرسوم والتكاليف ▪ عدم المطالبة بالرسوم قبل نشرها ▪ مراجعة الرسوم بصفة دورية
6.2	التدابير الخاصة المتعلقة بالإتاوات والرسوم المرتبطة بالمعالجة الجمركية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الحد من الرسوم بحيث تكون قريبة من تكلفة الخدمة
6.3	التدابير المتعلقة بالغرامات	<ul style="list-style-type: none"> ▪ فرض الغرامات على المخالفين فقط. ▪ الإبلاغ خطياً

الإفراج عن السلع وتخليصها		7
7.1	المعالجة المسبقة قبل الوصول	<ul style="list-style-type: none"> معالجة الوثائق بما في ذلك التنسيق الإلكتروني وغيرها من الإجراءات الشكلية الأخرى قبل وصول البضائع المستوردة وذلك من أجل تسريع الإفراج عن البضائع بمجرد وصولها.
7.2	الدفع الإلكتروني	<ul style="list-style-type: none"> توفير الخيار بين وسائل الدفع بما فيها الدفع الإلكتروني إذا كان ذلك ممكناً
7.3	الفصل بين عمليتي الإفراج والتحديد النهائي للرسوم	<ul style="list-style-type: none"> في حالة التأخير الحاصل في عملية التحديد النهائي للرسوم والضرائب على السلع المستوردة المترتبة على طرق التقييم أو تحديد بلد المنشأ، يتم الإفراج عن السلع بعد دفع الجزء المحدد من قبل السلطات مع إمكانية تحصيل ضمان يناسب الجزء المتبقي من المبالغ المستحقة
7.4	إدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد نظام مناسب لإدارة المخاطر التركيز على الإرساليات عالية المخاطر الرقابة الجمركية الجزافية
7.5	التدقيق بعد التخليص	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد نظام تدقيق محاسبي عقب عمليات التخليص الجمركي، حيث يكون التجار ملزمين بموجبه على عرض سجلاتهم لسلطات الجمارك لإظهار التزامهم بعمليات الرقابة الجمركية إضافة إلى التحقق من الالتزام بالمتطلبات التشريعية الأخرى
7.6	وضع ونشر متوسط فترة الإفراج	<ul style="list-style-type: none"> وفقاً للدراسة التي أجرتها منظمة الجمارك العالمية بشأن الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي للسلع والتي تم نشرها على الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية: http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/time-release-study.aspx

7.7	المشغلون المعتمدون	<ul style="list-style-type: none"> وضع إجراءات إضافية وأكثر سلاسة لتيسير التجارة لصالح المشغلين المعتمدين.
7.8	الشحن السريع	<ul style="list-style-type: none"> نظام خاص بالحمولات السريعة ومسارات خاصة
7.9	السلع القابلة للتلف	<ul style="list-style-type: none"> نظام خاص للسلع القابلة للتلف يتيح الإفراج في أقل فترة زمنية ممكنة.
8	التنسيق بين وكالات الحدود	<ul style="list-style-type: none"> على المستوى الوطني على صعيد التعاون بين الدول ذات الحدود المشتركة: <ul style="list-style-type: none"> * توحيد أوقات العمل المراقبة المشتركة * توحيد الإجراءات * الاستخدام المشترك للمكاتب والتجهيزات * مراكز حدودية ذات المنفذ الواحد
9	حركة البضائع تحت رقابة الجمارك قصد الاستيراد	
10	الاجراءات الشكلية المرتبطة بالاستيراد والتصدير والعبور	
10.1	الاجراءات الشكلية والوثائق	<ul style="list-style-type: none"> تدليل الإجراءات الشكلية وتقليص عدد المستندات المطلوبة قدر الإمكان وتلافي الإجراءات غير الضرورية
	مراجعة الاجراءات	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة الإجراءات الشكلية مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ.
10.2	قبول النسخ	<ul style="list-style-type: none"> تحدث الاتفاقية على قبول الوثائق أو النسخ الإلكترونية للوثائق المساندة متى كان ذلك مناسباً.
10.3	استخدام المعايير الدولية	<ul style="list-style-type: none"> المعايير الدولية كأساس للإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والتراخيص مثل توصيات الأمم المتحدة (UN/CEFACT)
10.4	النافذة الواحدة للتخليص الجمركي	<ul style="list-style-type: none"> نافذة إلكترونية مادية أو على شكل إلكتروني أو مزج بين الشكلين تضم جميع الإدارات والوكالات المعنية لاجتباب تقديم الطلبات والمستندات بشكل متفرق متكرر.

<ul style="list-style-type: none"> حظر الفحص قبل الشحن المتعلق بالتصنيف الجمركي وتقييم السلع لأغراض جمركية وحث الدول على عدم وضع إجراءات فحص جديدة في المجالات الأخرى. 	الفحص قبل الشحن	10.5
<ul style="list-style-type: none"> لا يجب اشتراط الوطاء في عمليات الاستيراد والتصدير . إخطار المنظمة بالضوابط المتبعة في هذا المجال. 	استخدام الوطاء	10.6
<ul style="list-style-type: none"> إجراءات ونماذج موحدة في جميع المكاتب الجمركية والوكالات الحدودية على الصعيد الوطني . 	إجراءات حدودية مشتركة ومتطلبات وثائق موحدة للتخليص الجمركي والإفراج عن السلع	10.7
<ul style="list-style-type: none"> إمكانية إرجاع السلع المرفوضة خلال مدة زمنية محددة في حال عدم ارجاعها في المدة المحددة تقوم السلطات المعنية بما تراه مناسباً 	إتاحة إمكانية إرجاع البضائع المرفوضة	10.8
<ul style="list-style-type: none"> إعفاء جزئي أو كلي من رسوم وضرائب الاستيراد إذا كان الهدف النهائي إعادة تصديرها في أجال معينة ولم يتم إدخال أي تحويل عليها. 	ترخيص الدخول المؤقت للسلع	10.9
<ul style="list-style-type: none"> رسوم متناسبة مع الخدمة المقدمة. الفصل بين العبور والاستيراد. إجراءات عبور لا تشكل عبئاً غير ضروري إمكانية المعالجة المسبقة لوثائق العبور . التعاون بين الدول لتسهيل العبور . 	حرية العبور	11
<ul style="list-style-type: none"> يهدف تقاسم المعلومات. 	التعاون الجمركي	12
<ul style="list-style-type: none"> إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة يعهد لها بالتنسيق على المستوى الوطني بين الهيئات والمؤسسات المعنية، وتيسير تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة. يمكن أن يعهد بهذه المهام لجهاز وطني قائم. الربط بين مهام اللجنة الوطنية العاملة على الصعيد الوطني مع أعمال لجنة تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية من خلال التنسيق مع مندوبي دول المجلس لدى المنظمة في جنيف. 	إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة	23

الجدول الزمني لتنفيذ التزامات اتفاقية تيسير التجارة

إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة	مباشرة عند دخول اتفاقية تيسير التجارة حيز النفاذ (22 فبراير 2017)
إخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة الالتزامات التي تم تعيينها ضمن الفئة (A) إن لم يتم ذلك من قبل.	
إخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة الالتزامات التي تم تعيينها ضمن الفئة (B) وقائمة التزامات الفئة (C)، بما فيها التواريخ الاسترشادية المحددة لتنفيذ الالتزامات. كما يتم الإشارة ضمن قائمة الفئة (C) إلى المعلومات المتعلقة بالمساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ الالتزامات.	
إخطار منظمة التجارة العالمية من قبل الدول النامية التي تعلن استعدادها لمساعدة الدول النامية الأخرى والبلدان الأقل نمواً في تنفيذ التزاماتها بالإمكانات المتوفرة لديها للمساهمة في برامج المساعدة الفنية ذات الصلة.	
إخطار منظمة التجارة العالمية بالتواريخ النهائية المحددة لتنفيذ التزامات الفئة (B)	فبراير 2018
إشعار لجنة تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية بالترتيبات المتخذة أو الاتفاقات المبرمة لتنفيذ التزامات الفئة (C)	
إخطار منظمة التجارة العالمية من قبل الدول النامية التي أعلنت استعدادها لتقديم المساعدة الفنية للدول النامية الأخرى والبلدان الأقل نمواً بما تم في موضوع الترتيبات التي تم اتخاذها أو الاتفاقات التي تم إبرامها في هذا الشأن.	فبراير 2019
إخطار منظمة التجارة العالمية بالتواريخ النهائية المحددة لتنفيذ التزامات الفئة (C)	أغسطس 2019
إشعار لجنة تيسير التجارة بالتقدم المحرز في إطار المساهمة في برامج المساعدة الفنية.	

AGREEMENT ON TRADE FACILITATION^{1*}

Preamble

Members,

Having regard to the negotiations launched under the Doha Ministerial Declaration;

Recalling and reaffirming the mandate and principles contained in paragraph 27 of the Doha Ministerial Declaration (WT/MIN(01)/DEC/1) and in Annex D of the Decision of the Doha Work Programme adopted by the General Council on 1 August 2004 (WT/L/579), as well as in paragraph 33 of and Annex E to the Hong Kong Ministerial Declaration (WT/MIN(05)/DEC);

Desiring to clarify and improve relevant aspects of Articles V, VIII and X of the GATT 1994 with a view to further expediting the movement, release and clearance of goods, including goods in transit;

Recognizing the particular needs of developing and especially least-developed country Members and desiring to enhance assistance and support for capacity building in this area;

Recognizing the need for effective cooperation among Members on trade facilitation and customs compliance issues;

Hereby *agree* as follows:

SECTION I

ARTICLE 1: PUBLICATION AND AVAILABILITY OF INFORMATION

1 Publication

1.1 Each Member shall promptly publish the following information in a non-discriminatory and easily accessible manner in order to enable governments, traders, and other interested parties to become acquainted with them:

- (A) procedures for importation, exportation, and transit (including port, airport, and other entry-point procedures), and required forms and documents;
- (b) applied rates of duties and taxes of any kind imposed on or in connection with importation or exportation;

^{1*} This document has previously been issued under the symbol WT/PCTF/W/27.

- (c) fees and charges imposed by or for governmental agencies on or in connection with importation, exportation or transit;
- (d) rules for the classification or valuation of products for customs purposes;
- (e) laws, regulations, and administrative rulings of general application relating to rules of origin;
- (f) import, export or transit restrictions or prohibitions;
- (g) penalty provisions for breaches of import, export, or transit formalities;
- (h) procedures for appeal or review;
- (i) agreements or parts thereof with any country or countries relating to importation, exportation, or transit; and
- (j) procedures relating to the administration of tariff quotas.

1.2 Nothing in these provisions shall be construed as requiring the publication or provision of information other than in the language of the Member except as stated in paragraph 2.2.

2 INFORMATION AVAILABLE THROUGH INTERNET

2.1 Each Member shall make available, and update to the extent possible and as appropriate, the following through the internet:

- (a) a description¹ of its procedures for importation, exportation, and transit, including procedures for appeal or review, that informs governments, traders, and other interested parties of the practical steps needed for importation, exportation, and transit;
- (b) the forms and documents required for importation into, exportation from, or transit through the territory of that Member;
- (c) contact information on its enquiry point(s).

2.2 Whenever practicable, the description referred to in subparagraph 2.1(a) shall also be made available in one of the official languages of the WTO.

2.3 Members are encouraged to make available further trade-related information through the internet, including relevant trade-related legislation and other items referred to in paragraph 1.1.

¹ Each Member has the discretion to state on its website the legal limitations of this description.

3 ENQUIRY POINTS

3.1 Each Member shall, within its available resources, establish or maintain one or more enquiry points to answer reasonable enquiries of governments, traders, and other interested parties on matters covered by paragraph 1.1 and to provide the required forms and documents referred to in subparagraph 1.1(a).

3.2 Members of a customs union or involved in regional integration may establish or maintain common enquiry points at the regional level to satisfy the requirement of paragraph 3.1 for common procedures.

3.3 Members are encouraged not to require the payment of a fee for answering enquiries and providing required forms and documents. If any, Members shall limit the amount of their fees and charges to the approximate cost of services rendered.

3.4 The enquiry points shall answer enquiries and provide the forms and documents within a reasonable time period set by each Member, which may vary depending on the nature or complexity of the request.

4 NOTIFICATION

Each Member shall notify the Committee on Trade Facilitation established under paragraph 1.1 of Article 23 (referred to in this Agreement as the “Committee”) of:

- (a) the official place(s) where the items in subparagraphs 1.1(a) to (j) have been published;
- (b) the Uniform Resource Locators of website(s) referred to in paragraph 2.1; and
- (c) the contact information of the enquiry points referred to in paragraph 3.1.

ARTICLE 2: OPPORTUNITY TO COMMENT, INFORMATION BEFORE ENTRY INTO FORCE, AND CONSULTATIONS

1 Opportunity to Comment and Information before Entry into Force

1.1 Each Member shall, to the extent practicable and in a manner consistent with its domestic law and legal system, provide opportunities and an appropriate time period to traders and other interested parties to comment on the proposed introduction or amendment of laws and regulations of general application related to the movement, release, and clearance of goods, including goods in transit.

1.2 Each Member shall, to the extent practicable and in a manner consistent with its domestic law and legal system, ensure that new or amended laws and regulations of general application related to the movement, release, and clearance of goods, including goods in transit, are published or information on them made otherwise publicly available, as early as possible before their entry into force, in order to enable traders and other interested parties to become acquainted with them.

1.3 Changes to duty rates or tariff rates, measures that have a relieving effect, measures the effectiveness of which would be undermined as a result of compliance with paragraphs 1.1 or 1.2, measures applied in urgent circumstances, or minor changes to domestic law and legal system are each excluded from paragraphs 1.1 and 1.2.

2 CONSULTATIONS

Each Member shall, as appropriate, provide for regular consultations between its border agencies and traders or other stakeholders located within its territory.

ARTICLE 3: ADVANCE RULINGS

1. Each Member shall issue an advance ruling in a reasonable, time-bound manner to the applicant that has submitted a written request containing all necessary information. If a Member declines to issue an advance ruling, it shall promptly notify the applicant in writing, setting out the relevant facts and the basis for its decision.

2. A Member may decline to issue an advance ruling to the applicant where the question raised in the application:

(a) is already pending in the applicant's case before any governmental agency, appellate tribunal, or court; or

(b) has already been decided by any appellate tribunal or court.

3. The advance ruling shall be valid for a reasonable period of time after its issuance unless the law, facts, or circumstances supporting that ruling have changed.

4. Where the Member revokes, modifies, or invalidates the advance ruling, it shall provide written notice to the applicant setting out the relevant facts and the basis for its decision. Where a Member revokes, modifies, or invalidates advance rulings with retroactive effect, it may

only do so where the ruling was based on incomplete, incorrect, false, or misleading information.

5. An advance ruling issued by a Member shall be binding on that Member in respect of the applicant that sought it. The Member may provide that the advance ruling is binding on the applicant.

6. Each Member shall publish, at a minimum:

- (a) the requirements for the application for an advance ruling, including the information to be provided and the format;
- (b) the time period by which it will issue an advance ruling; and
- (c) the length of time for which the advance ruling is valid.

7. Each Member shall provide, upon written request of an applicant, a review of the advance ruling or the decision to revoke, modify, or invalidate the advance ruling.¹

8. Each Member shall endeavour to make publicly available any information on advance rulings which it considers to be of significant interest to other interested parties, taking into account the need to protect commercially confidential information.

9. Definitions and scope:

- (a) An advance ruling is a written decision provided by a Member to the applicant prior to the importation of a good covered by the application that sets forth the treatment that the Member shall provide to the good at the time of importation with regard to:
 - (i) the good's tariff classification; and
 - (ii) the origin of the good.²

¹ Under this paragraph: (a) a review may, either before or after the ruling has been acted upon, be provided by the official, office, or authority that issued the ruling, a higher or independent administrative authority, or a judicial authority; and (b) a Member is not required to provide the applicant with recourse to paragraph 1 of Article 4.

² It is understood that an advance ruling on the origin of a good may be an assessment of origin for the purposes of the Agreement on Rules of Origin where the ruling meets the requirements of this Agreement and the Agreement on Rules of Origin. Likewise, an assessment of origin under the Agreement on Rules of Origin may be an advance ruling on the origin of a good for the purposes of this Agreement where the ruling meets the requirements of both agreements. Members are not required to establish separate arrangements under this provision in addition to those established pursuant to the Agreement on Rules of Origin in relation to the assessment of origin provided that the requirements of this Article are fulfilled.

- (b) In addition to the advance rulings defined in subparagraph (a), Members are encouraged to provide advance rulings on:
- (i) the appropriate method or criteria, and the application thereof, to be used for determining the customs value under a particular set of facts;
 - (ii) the applicability of the Member's requirements for relief or exemption from customs duties;
 - (iii) the application of the Member's requirements for quotas, including tariff quotas; and
 - (iv) any additional matters for which a Member considers it appropriate to issue an advance ruling.
- (c) An applicant is an exporter, importer or any person with a justifiable cause or a representative thereof.
- (d) A Member may require that the applicant have legal representation or registration in its territory. To the extent possible, such requirements shall not restrict the categories of persons eligible to apply for advance rulings, with particular consideration for the specific needs of small and medium-sized enterprises. These requirements shall be clear and transparent and not constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination.

ARTICLE 4: PROCEDURES FOR APPEAL OR REVIEW

1. Each Member shall provide that any person to whom customs issues an administrative decision¹ has the right, within its territory, to:

- (a) an administrative appeal to or review by an administrative authority higher than or independent of the official or office that issued the decision;
and/or
- (b) a judicial appeal or review of the decision.

¹ An administrative decision in this Article means a decision with a legal effect that affects the rights and obligations of a specific person in an individual case. It shall be understood that an administrative decision in this Article covers an administrative action within the meaning of Article X of the GATT 1994 or failure to take an administrative action or decision as provided for in a Member's domestic law and legal system. For addressing such failure, Members may maintain an alternative administrative mechanism or judicial recourse to direct the customs authority to promptly issue an administrative decision in place of the right to appeal or review under subparagraph 1(a).

2. The legislation of a Member may require that an administrative appeal or review be initiated prior to a judicial appeal or review.

3. Each Member shall ensure that its procedures for appeal or review are carried out in a non-discriminatory manner.

4. Each Member shall ensure that, in a case where the decision on appeal or review under subparagraph 1(a) is not given either:

(a) within set periods as specified in its laws or regulations; or

(b) without undue delay

the petitioner has the right to either further appeal to or further review by the administrative authority or the judicial authority or any other recourse to the judicial authority.¹

5. Each Member shall ensure that the person referred to in paragraph 1 is provided with the reasons for the administrative decision so as to enable such a person to have recourse to procedures for appeal or review where necessary.

6. Each Member is encouraged to make the provisions of this Article applicable to an administrative decision issued by a relevant border agency other than customs.

ARTICLE 5: OTHER MEASURES TO ENHANCE IMPARTIALITY, NON-DISCRIMINATION AND TRANSPARENCY

1 NOTIFICATIONS FOR ENHANCED CONTROLS OR INSPECTIONS

Where a Member adopts or maintains a system of issuing notifications or guidance to its concerned authorities for enhancing the level of controls or inspections at the border in respect of foods, beverages, or feedstuffs covered under the notification or guidance for protecting human, animal, or plant life or health within its territory, the following disciplines shall apply to the manner of their issuance, termination, or suspension:

(a) the Member may, as appropriate, issue the notification or guidance based on risk;

(b) the Member may issue the notification or guidance so that it

¹ Nothing in this paragraph shall prevent a Member from recognizing administrative silence on appeal or review as a decision in favor of the petitioner in accordance with its laws and regulations.

applies uniformly only to those points of entry where the sanitary and phytosanitary conditions on which the notification or guidance are based apply;

(c) the Member shall promptly terminate or suspend the notification or guidance when circumstances giving rise to it no longer exist, or if changed circumstances can be addressed in a less trade-restrictive manner; and

(d) when the Member decides to terminate or suspend the notification or guidance, it shall, as appropriate, promptly publish the announcement of its termination or suspension in a non-discriminatory and easily accessible manner, or inform the exporting Member or the importer.

2 DETENTION

A Member shall promptly inform the carrier or importer in case of detention of goods declared for importation, for inspection by customs or any other competent authority.

3 TEST PROCEDURES

3.1 A MEMBER MAY, UPON REQUEST, GRANT AN OPPORTUNITY FOR A SECOND TEST IN CASE THE FIRST TEST RESULT OF A SAMPLE TAKEN UPON ARRIVAL OF GOODS DECLARED FOR IMPORTATION SHOWS AN ADVERSE FINDING.

3.2 A Member shall either publish, in a non-discriminatory and easily accessible manner, the name and address of any laboratory where the test can be carried out or provide this information to the importer when it is granted the opportunity provided under paragraph 3.1.

3.3 A Member shall consider the result of the second test, if any, conducted under paragraph 3.1, for the release and clearance of goods and, if appropriate, may accept the results of such test.

ARTICLE 6: DISCIPLINES ON FEES AND CHARGES IMPOSED ON OR IN CONNECTION WITH IMPORTATION AND EXPORTATION AND PENALTIES

1 GENERAL DISCIPLINES ON FEES AND CHARGES IMPOSED ON OR IN CONNECTION WITH IMPORTATION AND EXPORTATION

1.1 The provisions of paragraph 1 shall apply to all fees and charges other than import and export duties and other than taxes within the purview of Article III of GATT 1994 imposed by Members on or in connection with the importation or exportation of goods.

1.2 Information on fees and charges shall be published in accordance with Article 1. This information shall include the fees and charges that will be applied, the reason for such fees and charges, the responsible authority and when and how payment is to be made.

1.3 An adequate time period shall be accorded between the publication of new or amended fees and charges and their entry into force, except in urgent circumstances. Such fees and charges shall not be applied until information on them has been published.

1.4 Each Member shall periodically review its fees and charges with a view to reducing their number and diversity, where practicable.

2 SPECIFIC DISCIPLINES ON FEES AND CHARGES FOR CUSTOMS PROCESSING IMPOSED ON OR IN CONNECTION WITH IMPORTATION AND EXPORTATION

Fees and charges for customs processing:

- (i) shall be limited in amount to the approximate cost of the services rendered on or in connection with the specific import or export operation in question; and
- (ii) are not required to be linked to a specific import or export operation provided they are levied for services that are closely connected to the customs processing of goods.

3 PENALTY DISCIPLINES

3.1 For the purpose of paragraph 3, the term “penalties” shall mean those imposed by a Member’s customs administration for a breach of the Member’s customs laws, regulations, or procedural requirements.

3.2 Each Member shall ensure that penalties for a breach of a customs law, regulation, or procedural requirement are imposed only on the person(s) responsible for the breach under its laws.

3.3 The penalty imposed shall depend on the facts and circumstances of the case and shall be commensurate with the degree and severity of the breach.

3.4 Each Member shall ensure that it maintains measures to avoid:

- (a) conflicts of interest in the assessment and collection of penalties and duties; and
- (b) creating an incentive for the assessment or collection of a penalty that is inconsistent with paragraph 3.3.

3.5 Each Member shall ensure that when a penalty is imposed for a breach of customs laws, regulations, or procedural requirements, an explanation in writing is provided to the person(s) upon whom the penalty is imposed specifying the nature of the breach and the applicable law, regulation or procedure under which the amount or range of penalty for the breach has been prescribed.

3.6 When a person voluntarily discloses to a Member's customs administration the circumstances of a breach of a customs law, regulation, or procedural requirement prior to the discovery of the breach by the customs administration, the Member is encouraged to, where appropriate, consider this fact as a potential mitigating factor when establishing a penalty for that person.

3.7 The provisions of this paragraph shall apply to the penalties on traffic in transit referred to in paragraph 3.1.

ARTICLE 7: RELEASE AND CLEARANCE OF GOODS

1 PRE-ARRIVAL PROCESSING

1.1 Each Member shall adopt or maintain procedures allowing for the submission of import documentation and other required information, including manifests, in order to begin processing prior to the arrival of goods with a view to expediting the release of goods upon arrival.

1.2 Each Member shall, as appropriate, provide for advance lodging of documents in electronic format for pre-arrival processing of such documents.

2 ELECTRONIC PAYMENT

Each Member shall, to the extent practicable, adopt or maintain procedures allowing the option of electronic payment for duties, taxes, fees, and charges collected by customs incurred upon importation and exportation.

3 SEPARATION OF RELEASE FROM FINAL DETERMINATION OF CUSTOMS DUTIES, TAXES, FEES AND CHARGES

3.1 Each Member shall adopt or maintain procedures allowing the release of goods prior to the final determination of customs duties, taxes, fees, and charges, if such a determination is not done prior to, or upon arrival, or as rapidly as possible after arrival and provided that all other regulatory requirements have been met.

3.2 As a condition for such release, a Member may require:

- (a) payment of customs duties, taxes, fees, and charges determined prior to or upon arrival of goods and a guarantee for any amount not yet determined in the form of a surety, a deposit, or another appropriate instrument provided for in its laws and regulations; or
- (b) a guarantee in the form of a surety, a deposit, or another appropriate instrument provided for in its laws and regulations.

3.3 Such guarantee shall not be greater than the amount the Member requires to ensure payment of customs duties, taxes, fees, and charges ultimately due for the goods covered by the guarantee.

3.4 In cases where an offence requiring imposition of monetary penalties or fines has been detected, a guarantee may be required for the penalties and fines that may be imposed.

3.5 The guarantee as set out in paragraphs 3.2 and 3.4 shall be discharged when it is no longer required.

3.6 Nothing in these provisions shall affect the right of a Member to examine, detain, seize or confiscate or deal with the goods in any manner not otherwise inconsistent with the Member's WTO rights and obligations.

4 RISK MANAGEMENT

4.1 Each Member shall, to the extent possible, adopt or maintain a risk management system for customs control.

4.2 Each Member shall design and apply risk management in a manner as to avoid arbitrary or unjustifiable discrimination, or a disguised restriction on international trade.

4.3 Each Member shall concentrate customs control and, to the extent possible other relevant border controls, on high-risk consignments and expedite the release of low-risk consignments. A Member also may select, on a random basis, consignments for such controls as part of its risk management.

4.4 Each Member shall base risk management on an assessment of risk through appropriate selectivity criteria. Such selectivity criteria may include, *inter alia*, the Harmonized System code, nature and description of the goods, country of origin, country from which the goods were shipped, value of the goods, compliance record of traders, and type of means of transport.

5 POST-CLEARANCE AUDIT

5.1 With a view to expediting the release of goods, each Member shall adopt or maintain post-clearance audit to ensure compliance with customs and other related laws and regulations.

5.2 Each Member shall select a person or a consignment for post-clearance audit in a risk-based manner, which may include appropriate selectivity criteria. Each Member shall conduct post-clearance audits in a transparent manner. Where the person is involved in the audit process and conclusive results have been achieved the Member shall, without delay, notify the person whose record is audited of the results, the person's rights and obligations, and the reasons for the results.

5.3 The information obtained in post-clearance audit may be used in further administrative or judicial proceedings.

5.4 Members shall, wherever practicable, use the result of post-clearance audit in applying risk management.

6 ESTABLISHMENT AND PUBLICATION OF AVERAGE RELEASE TIMES

6.1 Members are encouraged to measure and publish their average release time of goods periodically and in a consistent manner, using tools such as, *inter alia*, the Time Release Study of the World Customs Organization (referred to in this Agreement as the "WCO").¹

6.2 Members are encouraged to share with the Committee their experiences in measuring average release times, including methodologies used, bottlenecks identified, and any resulting effects on efficiency.

7 TRADE FACILITATION MEASURES FOR AUTHORIZED OPERATORS

7.1 Each Member shall provide additional trade facilitation measures related to import, export, or transit formalities and procedures, pursuant to paragraph 7.3, to operators who meet specified criteria, hereinafter called authorized operators. Alternatively, a Member may offer such trade facilitation measures through customs procedures generally available to all operators and is not required to establish a separate scheme.

7.2 The specified criteria to qualify as an authorized operator shall be related to compliance, or the risk of non-compliance, with require

¹ Each Member may determine the scope and methodology of such average release time measurement in accordance with its needs and capacity.

ments specified in a Member's laws, regulations or procedures.

(a) Such criteria, which shall be published, may include:

- (i) an appropriate record of compliance with customs and other related laws and regulations;
- (ii) a system of managing records to allow for necessary internal controls;
- (iii) financial solvency, including, where appropriate, provision of a sufficient security or guarantee; and
- (iv) supply chain security.

(b) Such criteria shall not:

- (i) be designed or applied so as to afford or create arbitrary or unjustifiable discrimination between operators where the same conditions prevail; and
- (ii) to the extent possible, restrict the participation of small and medium-sized enterprises.

7.3 The trade facilitation measures provided pursuant to paragraph 7.1 shall include at least three of the following measures:¹

- (a) low documentary and data requirements, as appropriate;
- (b) low rate of physical inspections and examinations, as appropriate;
- (c) rapid release time, as appropriate;
- (d) deferred payment of duties, taxes, fees, and charges;
- (e) use of comprehensive guarantees or reduced guarantees;
- (f) a single customs declaration for all imports or exports in a given period; and
- (g) clearance of goods at the premises of the authorized operator or another place authorized by customs.

7.4 Members are encouraged to develop authorized operator schemes on the basis of international standards, where such standards exist, except when such standards would be an inappropriate or ineffective means for the fulfilment of the legitimate objectives pursued.

7.5 In order to enhance the trade facilitation measures provided to

¹ A measure listed in subparagraphs 7.3 (a) to (g) will be deemed to be provided to authorized operators if it is generally available to all operators.

operators, Members shall afford to other Members the possibility of negotiating mutual recognition of authorized operator schemes.

7.6 Members shall exchange relevant information within the Committee about authorized operator schemes in force.

8 EXPEDITED SHIPMENTS

8.1 Each Member shall adopt or maintain procedures allowing for the expedited release of at least those goods entered through air cargo facilities to persons who apply for such treatment, while maintaining customs control.¹ If a Member employs criteria² limiting who may apply, the Member may, in published criteria, require that the applicant shall, as conditions for qualifying for the application of the treatment described in paragraph 8.2 to its expedited shipments:

- (a) provide adequate infrastructure and payment of customs expenses related to processing of expedited shipments in cases where the applicant fulfils the Member's requirements for such processing to be performed at a dedicated facility;
- (b) submit in advance of the arrival of an expedited shipment the information necessary for the release;
- (c) be assessed fees limited in amount to the approximate cost of services rendered in providing the treatment described in paragraph 8.2;
- (d) maintain a high degree of control over expedited shipments through the use of internal security, logistics, and tracking technology from pick-up to delivery;
- (e) provide expedited shipment from pick-up to delivery;
- (f) assume liability for payment of all customs duties, taxes, fees, and charges to the customs authority for the goods;
- (g) have a good record of compliance with customs and other related laws and regulations;
- (h) comply with other conditions directly related to the effective enforcement of the Member's laws, regulations, and procedural requirements, that specifically relate to providing the treatment described in paragraph 8.2.

¹ In cases where a Member has an existing procedure that provides the treatment in paragraph 8.2, this provision does not require that Member to introduce separate expedited release procedures.

² Such application criteria, if any, shall be in addition to the Member's requirements for operating with respect to all goods or shipments entered through air cargo facilities.

8.2 Subject to paragraphs 8.1 and 8.3, Members shall:

- (a) minimize the documentation required for the release of expedited shipments in accordance with paragraph 1 of Article 10 and, to the extent possible, provide for release based on a single submission of information on certain shipments;
- (b) provide for expedited shipments to be released under normal circumstances as rapidly as possible after arrival, provided the information required for release has been submitted;
- (c) endeavour to apply the treatment in subparagraphs (a) and (b) to shipments of any weight or value recognizing that a Member is permitted to require additional entry procedures, including declarations and supporting documentation and payment of duties and taxes, and to limit such treatment based on the type of good, provided the treatment is not limited to low value goods such as documents; and
- (d) provide, to the extent possible, for a de minimis shipment value or dutiable amount for which customs duties and taxes will not be collected, aside from certain prescribed goods. Internal taxes, such as value added taxes and excise taxes, applied to imports consistently with Article III of the GATT 1994 are not subject to this provision.

8.3 Nothing in paragraphs 8.1 and 8.2 shall affect the right of a Member to examine, detain, seize, confiscate or refuse entry of goods, or to carry out post-clearance audits, including in connection with the use of risk management systems. Further, nothing in paragraphs 8.1 and 8.2 shall prevent a Member from requiring, as a condition for release, the submission of additional information and the fulfilment of non-automatic licensing requirements.

9 PERISHABLE GOODS¹

9.1 With a view to preventing avoidable loss or deterioration of perishable goods, and provided that all regulatory requirements have been met, each Member shall provide for the release of perishable goods:

- (a) under normal circumstances within the shortest possible time; and
- (b) in exceptional circumstances where it would be appropriate to do

¹ For the purposes of this provision, perishable goods are goods that rapidly decay due to their natural characteristics, in particular in the absence of appropriate storage conditions.

so, outside the business hours of customs and other relevant authorities.

9.2 Each Member shall give appropriate priority to perishable goods when scheduling any examinations that may be required.

9.3 Each Member shall either arrange or allow an importer to arrange for the proper storage of perishable goods pending their release. The Member may require that any storage facilities arranged by the importer have been approved or designated by its relevant authorities. The movement of the goods to those storage facilities, including authorizations for the operator moving the goods, may be subject to the approval, where required, of the relevant authorities. The Member shall, where practicable and consistent with domestic legislation, upon the request of the importer, provide for any procedures necessary for release to take place at those storage facilities.

9.4 In cases of significant delay in the release of perishable goods, and upon written request, the importing Member shall, to the extent practicable, provide a communication on the reasons for the delay.

ARTICLE 8: BORDER AGENCY COOPERATION

1. Each Member shall ensure that its authorities and agencies responsible for border controls and procedures dealing with the importation, exportation, and transit of goods cooperate with one another and coordinate their activities in order to facilitate trade.

2. Each Member shall, to the extent possible and practicable, cooperate on mutually agreed terms with other Members with whom it shares a common border with a view to coordinating procedures at border crossings to facilitate cross-border trade. Such cooperation and coordination may include:

- (a) alignment of working days and hours;
- (b) alignment of procedures and formalities;
- (c) development and sharing of common facilities;
- (d) joint controls;
- (e) establishment of one stop border post control.

ARTICLE 9: MOVEMENT OF GOODS INTENDED FOR IMPORT UNDER CUSTOMS CONTROL

Each Member shall, to the extent practicable, and provided all regulatory requirements are met, allow goods intended for import to be moved within its territory under customs control from a customs office of entry to another customs office in its territory from where the goods would be released or cleared.

ARTICLE 10: FORMALITIES CONNECTED WITH IMPORTATION, EXPORTATION AND TRANSIT

1 FORMALITIES AND DOCUMENTATION REQUIREMENTS

1.1 With a view to minimizing the incidence and complexity of import, export, and transit formalities and to decreasing and simplifying import, export, and transit documentation requirements and taking into account the legitimate policy objectives and other factors such as changed circumstances, relevant new information, business practices, availability of techniques and technology, international best practices, and inputs from interested parties, each Member shall review such formalities and documentation requirements and, based on the results of the review, ensure, as appropriate, that such formalities and documentation requirements are:

- (a) adopted and/or applied with a view to a rapid release and clearance of goods, particularly perishable goods;
- (b) adopted and/or applied in a manner that aims at reducing the time and cost of compliance for traders and operators;
- (c) the least trade restrictive measure chosen where two or more alternative measures are reasonably available for fulfilling the policy objective or objectives in question; and
- (d) not maintained, including parts thereof, if no longer required.

1.2 The Committee shall develop procedures for the sharing by Members of relevant information and best practices, as appropriate.

2 ACCEPTANCE OF COPIES

2.1 Each Member shall, where appropriate, endeavour to accept paper or electronic copies of supporting documents required for import, export, or transit formalities.

2.2 Where a government agency of a Member already holds the original of such a document, any other agency of that Member shall accept

a paper or electronic copy, where applicable, from the agency holding the original in lieu of the original document.

2.3 A Member shall not require an original or copy of export declarations submitted to the customs authorities of the exporting Member as a requirement for importation.¹

3 USE OF INTERNATIONAL STANDARDS

3.1 Members are encouraged to use relevant international standards or parts thereof as a basis for their import, export, or transit formalities and procedures, except as otherwise provided for in this Agreement.

3.2 Members are encouraged to take part, within the limits of their resources, in the preparation and periodic review of relevant international standards by appropriate international organizations.

3.3 The Committee shall develop procedures for the sharing by Members of relevant information, and best practices, on the implementation of international standards, as appropriate.

The Committee may also invite relevant international organizations to discuss their work on international standards. As appropriate, the Committee may identify specific standards that are of particular value to Members.

4 SINGLE WINDOW

4.1 Members shall endeavour to establish or maintain a single window, enabling traders to submit documentation and/or data requirements for importation, exportation, or transit of goods through a single entry point to the participating authorities or agencies. After the examination by the participating authorities or agencies of the documentation and/or data, the results shall be notified to the applicants through the single window in a timely manner.

4.2 In cases where documentation and/or data requirements have already been received through the single window, the same documentation and/or data requirements shall not be requested by participating authorities or agencies except in urgent circumstances and other limited exceptions which are made public.

4.3 Members shall notify the Committee of the details of operation of the single window.

¹ Nothing in this paragraph precludes a Member from requiring documents such as certificates, permits or licenses as a requirement for the importation of controlled or regulated goods.

4.4 Members shall, to the extent possible and practicable, use information technology to support the single window.

5 PRESHIPMENT INSPECTION

5.1 Members shall not require the use of preshipment inspections in relation to tariff classification and customs valuation.

5.2 Without prejudice to the rights of Members to use other types of preshipment inspection not covered by paragraph 5.1, Members are encouraged not to introduce or apply new requirements regarding their use.¹

6 USE OF CUSTOMS BROKERS

6.1 Without prejudice to the important policy concerns of some Members that currently maintain a special role for customs brokers, from the entry into force of this Agreement Members shall not introduce the mandatory use of customs brokers.

6.2 Each Member shall notify the Committee and publish its measures on the use of customs brokers. Any subsequent modifications thereof shall be notified and published promptly.

6.3 With regard to the licensing of customs brokers, Members shall apply rules that are transparent and objective.

7 COMMON BORDER PROCEDURES AND UNIFORM DOCUMENTATION REQUIREMENTS

7.1 Each Member shall, subject to paragraph 7.2, apply common customs procedures and uniform documentation requirements for release and clearance of goods throughout its territory.

7.2 Nothing in this Article shall prevent a Member from:

- (a) differentiating its procedures and documentation requirements based on the nature and type of goods, or their means of transport;
- (b) differentiating its procedures and documentation requirements for goods based on risk management;
- (c) differentiating its procedures and documentation requirements

¹ This paragraph refers to preshipment inspections covered by the Agreement on Preshipment Inspection, and does not preclude preshipment inspections for sanitary and phytosanitary purposes.

- to provide total or partial exemption from import duties or taxes;
- (d) applying electronic filing or processing; or
 - (e) differentiating its procedures and documentation requirements in a manner consistent with the Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures.

8 REJECTED GOODS

8.1 Where goods presented for import are rejected by the competent authority of a Member on account of their failure to meet prescribed sanitary or phytosanitary regulations or technical regulations, the Member shall, subject to and consistent with its laws and regulations, allow the importer to re-consign or to return the rejected goods to the exporter or another person designated by the exporter.

8.2 When such an option under paragraph 8.1 is given and the importer fails to exercise it within a reasonable period of time, the competent authority may take a different course of action to deal with such non-compliant goods.

9 Temporary Admission of Goods and Inward and Outward Processing

9.1 Temporary Admission of Goods

Each Member shall allow, as provided for in its laws and regulations, goods to be brought into its customs territory conditionally relieved, totally or partially, from payment of import duties and taxes if such goods are brought into its customs territory for a specific purpose, are intended for re-exportation within a specific period, and have not undergone any change except normal depreciation and wastage due to the use made of them.

9.2 Inward and Outward Processing

- (a) Each Member shall allow, as provided for in its laws and regulations, inward and outward processing of goods. Goods allowed for outward processing may be re-imported with total or partial exemption from import duties and taxes in accordance with the Member's laws and regulations.
- (b) For the purposes of this Article, the term "inward processing" means the customs procedure under which certain goods can be brought into a Member's customs territory conditionally relieved, totally or partially, from payment of import duties and taxes, or eligible for duty drawback, on the basis that such goods are intended for manufacturing, processing, or repair and subsequent exportation.

- (c) For the purposes of this Article, the term “outward processing” means the customs procedure under which goods which are in free circulation in a Member’s customs territory may be temporarily exported for manufacturing, processing, or repair abroad and then re-imported.

ARTICLE 11: FREEDOM OF TRANSIT

1. Any regulations or formalities in connection with traffic in transit imposed by a Member shall not be:
 - (a) maintained if the circumstances or objectives giving rise to their adoption no longer exist or if the changed circumstances or objectives can be addressed in a reasonably available less trade-restrictive manner;
 - (b) applied in a manner that would constitute a disguised restriction on traffic in transit.
2. Traffic in transit shall not be conditioned upon collection of any fees or charges imposed in respect of transit, except the charges for transportation or those commensurate with administrative expenses entailed by transit or with the cost of services rendered.
3. Members shall not seek, take, or maintain any voluntary restraints or any other similar measures on traffic in transit. This is without prejudice to existing and future national regulations, bilateral or multilateral arrangements related to regulating transport, consistent with WTO rules.
4. Each Member shall accord to products which will be in transit through the territory of any other Member treatment no less favourable than that which would be accorded to such products if they were being transported from their place of origin to their destination without going through the territory of such other Member.
5. Members are encouraged to make available, where practicable, physically separate infrastructure (such as lanes, berths and similar) for traffic in transit.
6. Formalities, documentation requirements, and customs controls in connection with traffic in transit shall not be more burdensome than necessary to:
 - (a) identify the goods; and
 - (b) ensure fulfilment of transit requirements.

7. Once goods have been put under a transit procedure and have been authorized to proceed from the point of origination in a Member's territory, they will not be subject to any customs charges nor unnecessary delays or restrictions until they conclude their transit at the point of destination within the Member's territory.
8. Members shall not apply technical regulations and conformity assessment procedures within the meaning of the Agreement on Technical Barriers to Trade to goods in transit.
9. Members shall allow and provide for advance filing and processing of transit documentation and data prior to the arrival of goods.
10. Once traffic in transit has reached the customs office where it exits the territory of a Member, that office shall promptly terminate the transit operation if transit requirements have been met.
11. Where a Member requires a guarantee in the form of a surety, deposit or other appropriate monetary or non-monetary¹ instrument for traffic in transit, such guarantee shall be limited to ensuring that requirements arising from such traffic in transit are fulfilled.
12. Once the Member has determined that its transit requirements have been satisfied, the guarantee shall be discharged without delay.
13. Each Member shall, in a manner consistent with its laws and regulations, allow comprehensive guarantees which include multiple transactions for same operators or renewal of guarantees without discharge for subsequent consignments.
14. Each Member shall make publicly available the relevant information it uses to set the guarantee, including single transaction and, where applicable, multiple transaction guarantee.
15. Each Member may require the use of customs convoys or customs escorts for traffic in transit only in circumstances presenting high risks or when compliance with customs laws and regulations cannot be ensured through the use of guarantees. General rules applicable to customs convoys or customs escorts shall be published in accordance with Article 1.

¹ Nothing in this provision shall preclude a Member from maintaining existing procedures whereby the means of transport can be used as a guarantee for traffic in transit.

16. Members shall endeavour to cooperate and coordinate with one another with a view to enhancing freedom of transit. Such cooperation and coordination may include, but is not limited to, an understanding on:

- (a) charges;
- (b) formalities and legal requirements; and
- (c) the practical operation of transit regimes.

17. Each Member shall endeavour to appoint a national transit coordinator to which all enquiries and proposals by other Members relating to the good functioning of transit operations can be addressed.

ARTICLE 12: CUSTOMS COOPERATION

1 MEASURES PROMOTING COMPLIANCE AND COOPERATION

1.1 Members agree on the importance of ensuring that traders are aware of their compliance obligations, encouraging voluntary compliance to allow importers to self-correct without penalty in appropriate circumstances, and applying compliance measures to initiate stronger measures for non-compliant traders.¹

1.2 Members are encouraged to share information on best practices in managing customs compliance, including through the Committee. Members are encouraged to cooperate in technical guidance or assistance and support for capacity building for the purposes of administering compliance measures and enhancing their effectiveness.

2 EXCHANGE OF INFORMATION

2.1 Upon request and subject to the provisions of this Article, Members shall exchange the information set out in subparagraphs 6.1(b) and/or (c) for the purpose of verifying an import or export declaration in identified cases where there are reasonable grounds to doubt the truth or accuracy of the declaration.

2.2 Each Member shall notify the Committee of the details of its contact point for the exchange of this information.

¹ Such activity has the overall objective of lowering the frequency of non-compliance, and consequently reducing the need for exchange of information in pursuit of enforcement.

3 VERIFICATION

A Member shall make a request for information only after it has conducted appropriate verification procedures of an import or export declaration and after it has inspected the available relevant documentation.

4 REQUEST

4.1 The requesting Member shall provide the requested Member with a written request, through paper or electronic means in a mutually agreed official language of the WTO or other mutually agreed language, including:

- (a) the matter at issue including, where appropriate and available, the number identifying the export declaration corresponding to the import declaration in question;
- (b) the purpose for which the requesting Member is seeking the information or documents, along with the names and contact details of the persons to whom the request relates, if known;
- (c) where required by the requested Member, confirmation¹ of the verification where appropriate;
- (d) the specific information or documents requested;
- (e) the identity of the originating office making the request;
- (f) reference to provisions of the requesting Member's domestic law and legal system that govern the collection, protection, use, disclosure, retention, and disposal of confidential information and personal data.

4.2 If the requesting Member is not in a position to comply with any of the subparagraphs of paragraph 4.1, it shall specify this in the request.

5 PROTECTION AND CONFIDENTIALITY

5.1 The requesting Member shall, subject to paragraph 5.2:

- (a) hold all information or documents provided by the requested Member strictly in confidence and grant at least the same level of such protection and confidentiality as that provided under the domestic law and legal system of the requested Member as described by it under subparagraphs 6.1(b) or (c);

¹ This may include pertinent information on the verification conducted under paragraph 3. Such information shall be subject to the level of protection and confidentiality specified by the Member conducting the verification.

- (b) provide information or documents only to the customs authorities dealing with the matter at issue and use the information or documents solely for the purpose stated in the request unless the requested Member agrees otherwise in writing;
- (c) not disclose the information or documents without the specific written permission of the requested Member;
- (d) not use any unverified information or documents from the requested Member as the deciding factor towards alleviating the doubt in any given circumstance;
- (e) respect any case-specific conditions set out by the requested Member regarding retention and disposal of confidential information or documents and personal data; and
- (f) upon request, inform the requested Member of any decisions and actions taken on the matter as a result of the information or documents provided.

5.2 A requesting Member may be unable under its domestic law and legal system to comply with any of the subparagraphs of paragraph 5.1. If so, the requesting Member shall specify this in the request.

5.3 The requested Member shall treat any request and verification information received under paragraph 4 with at least the same level of protection and confidentiality accorded by the requested Member to its own similar information.

6 PROVISION OF INFORMATION

6.1 Subject to the provisions of this Article, the requested Member shall promptly:

- (a) respond in writing, through paper or electronic means;
- (b) provide the specific information as set out in the import or export declaration, or the declaration, to the extent it is available, along with a description of the level of protection and confidentiality required of the requesting Member;
- (c) if requested, provide the specific information as set out in the following documents, or the documents, submitted in support of the import or export declaration, to the extent it is available: commercial invoice, packing list, certificate of origin and bill of lading, in the form in which these were filed, whether paper or electronic,

- along with a description of the level of protection and confidentiality required of the requesting Member;
- (d) confirm that the documents provided are true copies;
- (e) provide the information or otherwise respond to the request, to the extent possible, within 90 days from the date of the request.

6.2 The requested Member may require, under its domestic law and legal system, an assurance prior to the provision of information that the specific information will not be used as evidence in criminal investigations, judicial proceedings, or in non-customs proceedings without the specific written permission of the requested Member. If the requesting Member is not in a position to comply with this requirement, it should specify this to the requested Member.

7 POSTPONEMENT OR REFUSAL OF A REQUEST

7.1 A requested Member may postpone or refuse part or all of a request to provide information, and shall inform the requesting Member of the reasons for doing so, where:

- (a) it would be contrary to the public interest as reflected in the domestic law and legal system of the requested Member;
- (b) its domestic law and legal system prevents the release of the information. In such a case it shall provide the requesting Member with a copy of the relevant, specific reference;
- (c) the provision of the information would impede law enforcement or otherwise interfere with an on-going administrative or judicial investigation, prosecution or proceeding;
- (d) the consent of the importer or exporter is required by its domestic law and legal system that govern the collection, protection, use, disclosure, retention, and disposal of confidential information or personal data and that consent is not given; or
- (e) the request for information is received after the expiration of the legal requirement of the requested Member for the retention of documents.

7.2 In the circumstances of paragraphs 4.2, 5.2, or 6.2, execution of such a request shall be at the discretion of the requested Member.

8 RECIPROCITY

If the requesting Member is of the opinion that it would be unable to comply with a similar request if it was made by the requested Member,

or if it has not yet implemented this Article, it shall state that fact in its request. Execution of such a request shall be at the discretion of the requested Member.

9 ADMINISTRATIVE BURDEN

9.1 The requesting Member shall take into account the associated resource and cost implications for the requested Member in responding to requests for information. The requesting Member shall consider the proportionality between its fiscal interest in pursuing its request and the efforts to be made by the requested Member in providing the information.

9.2 If a requested Member receives an unmanageable number of requests for information or a request for information of unmanageable scope from one or more requesting Member(s) and is unable to meet such requests within a reasonable time, it may request one or more of the requesting Member(s) to prioritize with a view to agreeing on a practical limit within its resource constraints. In the absence of a mutually-agreed approach, the execution of such requests shall be at the discretion of the requested Member based on the results of its own prioritization.

10 LIMITATIONS

A requested Member shall not be required to:

- (a) modify the format of its import or export declarations or procedures;
- (b) call for documents other than those submitted with the import or export declaration as specified in subparagraph 6.1(c);
- (c) initiate enquiries to obtain the information;
- (d) modify the period of retention of such information;
- (e) introduce paper documentation where electronic format has already been introduced;
- (f) translate the information;
- (g) verify the accuracy of the information; or
- (h) provide information that would prejudice the legitimate commercial interests of particular enterprises, public or private.

11 UNAUTHORIZED USE OR DISCLOSURE

11.1 In the event of any breach of the conditions of use or disclosure of information exchanged under this Article, the requesting Member that received the information shall promptly communicate the details of such unauthorized use or disclosure to the requested Member that provided the information and:

- (a) take necessary measures to remedy the breach;
- (b) take necessary measures to prevent any future breach; and
- (c) notify the requested Member of the measures taken under subparagraphs (a) and (b).

11.2 The requested Member may suspend its obligations to the requesting Member under this Article until the measures set out in paragraph 11.1 have been taken.

12 BILATERAL AND REGIONAL AGREEMENTS

12.1 NOTHING IN THIS ARTICLE SHALL PREVENT A MEMBER FROM ENTERING INTO OR MAINTAINING A BILATERAL, PLURILATERAL, OR REGIONAL AGREEMENT FOR SHARING OR EXCHANGE OF CUSTOMS INFORMATION AND DATA, INCLUDING ON A SECURE AND RAPID BASIS SUCH AS ON AN AUTOMATIC BASIS OR IN ADVANCE OF THE ARRIVAL OF THE CONSIGNMENT.

12.2 Nothing in this Article shall be construed as altering or affecting a Member's rights or obligations under such bilateral, plurilateral, or regional agreements, or as governing the exchange of customs information and data under such other agreements.

SECTION II

SPECIAL AND DIFFERENTIAL TREATMENT PROVISIONS FOR DEVELOPING COUNTRY MEMBERS AND LEAST-DEVELOPED COUNTRY MEMBERS

ARTICLE 13: GENERAL PRINCIPLES

1. The provisions contained in Articles 1 to 12 of this Agreement shall be implemented by developing and least-developed country Members in accordance with this Section, which is based on the modalities agreed in Annex D of the July 2004 Framework Agreement (WT/L/579) and in paragraph 33 of and Annex E to the Hong Kong Ministerial Declaration (WT/MIN(05)/DEC).

2. Assistance and support for capacity building¹ should be provided to help developing and least-developed country Members implement the provisions of this Agreement, in accordance with their nature and scope. The extent and the timing of implementation of the provisions of this Agreement shall be related to the implementation capacities of developing and least-developed country Members. Where a developing or least-developed country Member continues to lack the necessary capacity, implementation of the provision(s) concerned will not be required until implementation capacity has been acquired.

3. Least-developed country Members will only be required to undertake commitments to the extent consistent with their individual development, financial and trade needs or their administrative and institutional capabilities.

4. These principles shall be applied through the provisions set out in Section II.

ARTICLE 14: Categories of provisions

1. There are three categories of provisions:

(a) Category A contains provisions that a developing country Member or a least-developed country Member designates for implementation upon entry into force of this Agreement, or in the case of a least-developed country Member within one year after entry into force, as provided in Article 15.

(b) Category B contains provisions that a developing country Member or a least-developed country Member designates for implementation on a date after a transitional period of time following the entry into force of this Agreement, as provided in Article 16.

(c) Category C contains provisions that a developing country Member or a least-developed country Member designates for implementation on a date after a transitional period of time following the entry into force of this Agreement and requiring the acquisition of implementation capacity through the provision of assistance and support for capacity building, as provided for in Article 16.

2. Each developing country and least-developed country Member

¹ For the purposes of this Agreement, «assistance and support for capacity building» may take the form of technical, financial, or any other mutually agreed form of assistance provided.

shall self-designate, on an individual basis, the provisions it is including under each of the Categories A, B and C.

ARTICLE 15: NOTIFICATION AND IMPLEMENTATION OF CATEGORY A

1. Upon entry into force of this Agreement, each developing country Member shall implement its Category A commitments. Those commitments designated under Category A will thereby be made an integral part of this Agreement.

2. A least-developed country Member may notify the Committee of the provisions it has designated in Category A for up to one year after entry into force of this Agreement. Each least-developed country Member's commitments designated under Category A will thereby be made an integral part of this Agreement.

ARTICLE 16: NOTIFICATION OF DEFINITIVE DATES FOR IMPLEMENTATION OF CATEGORY B AND CATEGORY C

1. WITH RESPECT TO THE PROVISIONS THAT A DEVELOPING COUNTRY MEMBER HAS NOT DESIGNATED IN CATEGORY A, THE MEMBER MAY DELAY IMPLEMENTATION IN ACCORDANCE WITH THE PROCESS SET OUT IN THIS ARTICLE.

Developing Country Member Category B

(a) Upon entry into force of this Agreement, each developing country Member shall notify the Committee of the provisions that it has designated in Category B and their corresponding indicative dates for implementation.¹

(b) No later than one year after entry into force of this Agreement, each developing country Member shall notify the Committee of its definitive dates for implementation of the provisions it has designated in Category B. If a developing country Member, before this deadline, believes it requires additional time to notify its definitive dates, the Member may request that the Committee extend the period sufficient to notify its dates.

Developing Country Member Category C

¹ Notifications submitted may also include such further information as the notifying Member deems appropriate. Members are encouraged to provide information on the domestic agency or entity responsible for implementation.

- (c) Upon entry into force of this Agreement, each developing country Member shall notify the Committee of the provisions that it has designated in Category C and their corresponding indicative dates for implementation. For transparency purposes, notifications submitted shall include information on the assistance and support for capacity building that the Member requires in order to implement.¹
- (d) Within one year after entry into force of this Agreement, developing country Members and relevant donor Members, taking into account any existing arrangements already in place, notifications pursuant to paragraph 1 of Article 22 and information submitted pursuant to subparagraph (c) above, shall provide information to the Committee on the arrangements maintained or entered into that are necessary to provide assistance and support for capacity building to enable implementation of Category C.2 The participating developing country Member shall promptly inform the Committee of such arrangements. The Committee shall also invite non-Member donors to provide information on existing or concluded arrangements.
- (e) Within 18 months from the date of the provision of the information stipulated in subparagraph (d), donor Members and respective developing country Members shall inform the Committee of the progress in the provision of assistance and support for capacity building. Each developing country Member shall, at the same time, notify its list of definitive dates for implementation.

2. With respect to those provisions that a least-developed country Member has not designated under Category A, least-developed country Members may delay implementation in accordance with the process set forth in this Article.

Least-Developed Country Member Category B

- (a) No later than one year after entry into force of this Agreement, a least-developed country Member shall notify the Committee of its Category B provisions and may notify their corresponding indicative

¹ Members may also include information on national trade facilitation implementation plans or projects, the domestic agency or entity responsible for implementation, and the donors with which the Member may have an arrangement in place to provide assistance.

² Such arrangements will be on mutually agreed terms, either bilaterally or through appropriate international organizations, consistent with paragraph 3 of Article 21.

dates for implementation of these provisions, taking into account maximum flexibilities for least-developed country Members.

- (b) No later than two years after the notification date stipulated under subparagraph (a) above, each least-developed country Member shall notify the Committee to confirm designations of provisions and notify its dates for implementation. If a least-developed country Member, before this deadline, believes it requires additional time to notify its definitive dates, the Member may request that the Committee extend the period sufficiently to notify its dates.

Least-Developed Country Member Category C

- (c) For transparency purposes and to facilitate arrangements with donors, one year after entry into force of this Agreement, each least-developed country Member shall notify the Committee of the provisions it has designated in Category C, taking into account maximum flexibilities for least-developed country Members.

- (d) One year after the date stipulated in subparagraph (c) above, least-developed country Members shall notify information on assistance and support for capacity building that the Member requires in order to implement.¹

- (e) No later than two years after the notification under subparagraph (d) above, least-developed country Members and relevant donor Members, taking into account information submitted pursuant to subparagraph (d) above, shall provide information to the Committee on the arrangements maintained or entered into that are necessary to provide assistance and support for capacity building to enable implementation of Category C.² The participating least-developed country Member shall promptly inform the Committee of such arrangements. The least-developed country Member shall, at the same time, notify indicative dates for implementation of corresponding Category C commitments covered by the assistance and support arrangements. The Committee shall also invite non-Member donors to provide information on existing and concluded arrangements.

¹ Members may also include information on national trade facilitation implementation plans or projects, the domestic agency or entity responsible for implementation, and the donors with which the Member may have an arrangement in place to provide assistance.

² Such arrangements will be on mutually agreed terms, either bilaterally or through appropriate international organizations, consistent with paragraph 3 of Article 21.

(f) No later than 18 months from the date of the provision of the information stipulated in subparagraph (e), relevant donor Members and respective least-developed country Members shall inform the Committee of the progress in the provision of assistance and support for capacity building. Each least-developed country Member shall, at the same time, notify the Committee of its list of definitive dates for implementation.

3. Developing country Members and least-developed country Members experiencing difficulties in submitting definitive dates for implementation within the deadlines set out in paragraphs 1 and 2 because of the lack of donor support or lack of progress in the provision of assistance and support for capacity building should notify the Committee as early as possible prior to the expiration of those deadlines. Members agree to cooperate to assist in addressing such difficulties, taking into account the particular circumstances and special problems facing the Member concerned. The Committee shall, as appropriate, take action to address the difficulties including, where necessary, by extending the deadlines for the Member concerned to notify its definitive dates.

4. Three months before the deadline stipulated in subparagraphs 1(b) or (e), or in the case of a least-developed country Member, subparagraphs 2(b) or (f), the Secretariat shall remind a Member if that Member has not notified a definitive date for implementation of provisions that it has designated in Category B or C. If the Member does not invoke paragraph 3, or in the case of a developing country Member subparagraph 1(b), or in the case of a least-developed country Member subparagraph 2(b), to extend the deadline and still does not notify a definitive date for implementation, the Member shall implement the provisions within one year after the deadline stipulated in subparagraphs 1(b) or (e), or in the case of a least-developed country Member, subparagraphs 2(b) or (f), or extended by paragraph 3.

5. No later than 60 days after the dates for notification of definitive dates for implementation of Category B and Category C provisions in accordance with paragraphs 1, 2, or 3, the Committee shall take note of the annexes containing each Member's definitive dates for implementation of Category B and Category C provisions, including any dates set under paragraph 4, thereby making these annexes an integral part of this Agreement.

ARTICLE 17: EARLY WARNING MECHANISM: EXTENSION OF IMPLEMENTATION DATES FOR PROVISIONS IN CATEGORIES B AND C

1.

- (a) A developing country Member or least-developed country Member that considers itself to be experiencing difficulty in implementing a provision that it has designated in Category B or Category C by the definitive date established under subparagraphs 1(b) or (e) of Article 16, or in the case of a least-developed country Member subparagraphs 2(b) or (f) of Article 16, should notify the Committee. Developing country Members shall notify the Committee no later than 120 days before the expiration of the implementation date. Least-developed country Members shall notify the Committee no later than 90 days before such date.
- (b) The notification to the Committee shall indicate the new date by which the developing country Member or least-developed country Member expects to be able to implement the provision concerned. The notification shall also indicate the reasons for the expected delay in implementation. Such reasons may include the need for assistance and support for capacity building not earlier anticipated or additional assistance and support to help build capacity.

2. Where a developing country Member's request for additional time for implementation does not exceed 18 months or a least-developed country Member's request for additional time does not exceed 3 years, the requesting Member is entitled to such additional time without any further action by the Committee.

3. Where a developing country or least-developed country Member considers that it requires a first extension longer than that provided for in paragraph 2 or a second or any subsequent extension, it shall submit to the Committee a request for an extension containing the information described in subparagraph 1(b) no later than 120 days in respect of a developing country Member and 90 days in respect of a least-developed country Member before the expiration of the original definitive implementation date or that date as subsequently extended.

4. The Committee shall give sympathetic consideration to granting requests for extension taking into account the specific circumstances of

the Member submitting the request. These circumstances may include difficulties and delays in obtaining assistance and support for capacity building.

ARTICLE 18: IMPLEMENTATION OF CATEGORY B AND CATEGORY C

1. In accordance with paragraph 2 of Article 13, if a developing country Member or a least-developed country Member, having fulfilled the procedures set forth in paragraphs 1 or 2 of Article 16 and in Article 17, and where an extension requested has not been granted or where the developing country Member or least-developed country Member otherwise experiences unforeseen circumstances that prevent an extension being granted under Article 17, self-assesses that its capacity to implement a provision under Category C continues to be lacking, that Member shall notify the Committee of its inability to implement the relevant provision.

2. The Committee shall establish an Expert Group immediately, and in any case no later than 60 days after the Committee receives the notification from the relevant developing country Member or least-developed country Member. The Expert Group will examine the issue and make a recommendation to the Committee within 120 days of its composition.

3. The Expert Group shall be composed of five independent persons that are highly qualified in the fields of trade facilitation and assistance and support for capacity building. The composition of the Expert Group shall ensure balance between nationals from developing and developed country Members. Where a least-developed country Member is involved, the Expert Group shall include at least one national from a least-developed country Member. If the Committee cannot agree on the composition of the Expert Group within 20 days of its establishment, the Director-General, in consultation with the chair of the Committee, shall determine the composition of the Expert Group in accordance with the terms of this paragraph.

4. The Expert Group shall consider the Member's self-assessment of lack of capacity and shall make a recommendation to the Committee. When considering the Expert Group's recommendation concerning a least-developed country Member, the Committee shall, as appropriate, take action that will facilitate the acquisition of sustainable implementation capacity.

5. The Member shall not be subject to proceedings under the Dispute Settlement Understanding on this issue from the time the developing country Member notifies the Committee of its inability to implement the relevant provision until the first meeting of the Committee after it receives the recommendation of the Expert Group. At that meeting, the Committee shall consider the recommendation of the Expert Group. For a least-developed country Member, the proceedings under the Dispute Settlement Understanding shall not apply to the respective provision from the date of notification to the Committee of its inability to implement the provision until the Committee makes a decision on the issue, or within 24 months after the date of the first Committee meeting set out above, whichever is earlier.

6. Where a least-developed country Member loses its ability to implement a Category C commitment, it may inform the Committee and follow the procedures set out in this Article.

ARTICLE 19: SHIFTING BETWEEN CATEGORIES B AND C

1. Developing country Members and least-developed country Members who have notified-provisions under Categories B and C may shift provisions between such categories through the submission of a notification to the Committee. Where a Member proposes to shift a provision from Category B to Category C, the Member shall provide information on the assistance and support required to build capacity.

2. In the event that additional time is required to implement a provision shifted from Category B to Category C, the Member may:

- (a) use the provisions of Article 17, including the opportunity for an automatic extension; or
- (b) request an examination by the Committee of the Member's request for extra time to implement the provision and, if necessary, for assistance and support for capacity building, including the possibility of a review and recommendation by the Expert Group under Article 18; or
- (c) in the case of a least-developed country Member, any new implementation date of more than four years after the original date notified under Category B shall require approval by the Committee. In addition, a least-developed country Member shall continue to

have recourse to Article 17. It is understood that assistance and support for capacity building is required for a least-developed country Member so shifting.

ARTICLE 20: GRACE PERIOD FOR THE APPLICATION OF THE UNDERSTANDING ON RULES AND PROCEDURES GOVERNING THE SETTLEMENT OF DISPUTES

1. For a period of two years after entry into force of this Agreement, the provisions of Articles XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes shall not apply to the settlement of disputes against a developing country Member concerning any provision that the Member has designated in Category A.

2. For a period of six years after entry into force of this Agreement, the provisions of Articles XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes shall not apply to the settlement of disputes against a least-developed country Member concerning any provision that the Member has designated in Category A.

3. For a period of eight years after implementation of a provision under Category B or C by a least-developed country Member, the provisions of Articles XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes shall not apply to the settlement of disputes against that least-developed country Member concerning that provision.

4. Notwithstanding the grace period for the application of the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes, before making a request for consultations pursuant to Articles XXII or XXIII of GATT 1994, and at all stages of dispute settlement procedures with regard to a measure of a least-developed country Member, a Member shall give particular consideration to the special situation of least-developed country Members. In this regard, Members shall exercise due restraint in raising matters under the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes involving least-developed country Members.

5. Each Member shall, upon request, during the grace period allowed under this Article, provide adequate opportunity to other Members for discussion with respect to any issue relating to the implementation of this Agreement.

ARTICLE 21: PROVISION OF ASSISTANCE AND SUPPORT FOR CAPACITY BUILDING

1. Donor Members agree to facilitate the provision of assistance and support for capacity building to developing country and least-developed country Members on mutually agreed terms either bilaterally or through the appropriate international organizations. The objective is to assist developing country and least-developed country Members to implement the provisions of Section I of this Agreement.

2. Given the special needs of least-developed country Members, targeted assistance and support should be provided to the least-developed country Members so as to help them build sustainable capacity to implement their commitments. Through the relevant development cooperation mechanisms and consistent with the principles of technical assistance and support for capacity building as referred to in paragraph 3, development partners shall endeavour to provide assistance and support for capacity building in this area in a way that does not compromise existing development priorities.

3. Members shall endeavour to apply the following principles for providing assistance and support for capacity building with regard to the implementation of this Agreement:

- (a) take account of the overall developmental framework of recipient countries and regions and, where relevant and appropriate, ongoing reform and technical assistance programs;
- (b) include, where relevant and appropriate, activities to address regional and sub-regional challenges and promote regional and sub-regional integration;
- (c) ensure that ongoing trade facilitation reform activities of the private sector are factored into assistance activities;
- (d) promote coordination between and among Members and other relevant institutions, including regional economic communities, to ensure maximum effectiveness of and results from this assistance. To this end:
 - (i) coordination, primarily in the country or region where the assistance is to be provided, between partner Members and donors and among bilateral and multilateral donors should aim to avoid

- overlap and duplication in assistance programs and inconsistencies in reform activities through close coordination of technical assistance and capacity building interventions;
- (ii) for least-developed country Members, the Enhanced Integrated Framework for trade-related assistance for the least-developed countries should be a part of this coordination process; and
 - (iii) Members should also promote internal coordination between their trade and development officials, both in capitals and in Geneva, in the implementation of this Agreement and technical assistance.
- (e) encourage use of existing in-country and regional coordination structures such as roundtables and consultative groups to coordinate and monitor implementation activities; and
 - (f) encourage developing country Members to provide capacity building to other developing and least-developed country Members and consider supporting such activities, where possible.
4. The Committee shall hold at least one dedicated session per year to:
- (a) discuss any problems regarding implementation of provisions or sub-parts of provisions of this Agreement;
 - (b) review progress in the provision of assistance and support for capacity building to support the implementation of the Agreement, including any developing or least-developed country Members not receiving adequate assistance and support for capacity building;
 - (c) share experiences and information on ongoing assistance and support for capacity building and implementation programs, including challenges and successes;
 - (d) review donor notifications as set forth in Article 22; and
 - (e) review the operation of paragraph 2.

ARTICLE 22: INFORMATION ON ASSISTANCE AND SUPPORT FOR CAPACITY BUILDING TO BE SUBMITTED TO THE COMMITTEE

1. To provide transparency to developing country Members and least-developed country Members on the provision of assistance and support for capacity building for implementation of Section I, each donor Member assisting developing country Members and least-developed country Members with the implementation of this Agreement shall submit to the Committee, at entry into force of this Agreement and annually thereafter, the following information on its assistance

and support for capacity building that was disbursed in the preceding 12 months and, where available, that is committed in the next 12 months¹:

- (a) a description of the assistance and support for capacity building;
- (b) the status and amount committed/disbursed;
- (c) procedures for disbursement of the assistance and support;
- (d) the beneficiary Member or, where necessary, the region; and
- (e) the implementing agency in the Member providing assistance and support.

The information shall be provided in the format specified in Annex 1. In the case of Organisation for Economic Co-operation and Development (referred to in this Agreement as the “OECD”) Members, the information submitted can be based on relevant information from the OECD Creditor Reporting System. Developing country Members declaring themselves in a position to provide assistance and support for capacity building are encouraged to provide the information above.

2. Donor Members assisting developing country Members and least-developed country Members shall submit to the Committee:

- (a) contact points of their agencies responsible for providing assistance and support for capacity building related to the implementation of Section I of this Agreement including, where practicable, information on such contact points within the country or region where the assistance and support is to be provided; and
- (b) information on the process and mechanisms for requesting assistance and support for capacity building.

Developing country Members declaring themselves in a position to provide assistance and support are encouraged to provide the information above.

3. Developing country Members and least-developed country Members intending to avail themselves of trade facilitation-related assistance and support for capacity building shall submit to the Committee information on contact point(s) of the office(s) responsible for coordinating and prioritizing such assistance and support.

¹ The information provided will reflect the demand driven nature of the provision of assistance and support for capacity building.

4. Members may provide the information referred to in paragraphs 2 and 3 through internet references and shall update the information as necessary. The Secretariat shall make all such information publicly available.

5. The Committee shall invite relevant international and regional organizations (such as the International Monetary Fund, the OECD, the United Nations Conference on Trade and Development, the WCO, United Nations Regional Commissions, the World Bank, or their subsidiary bodies, and regional development banks) and other agencies of cooperation to provide information referred to in paragraphs 1, 2, and 4.

SECTION III

Institutional arrangements and final PROVISIONS

ARTICLE 23: INSTITUTIONAL ARRANGEMENTS

1 COMMITTEE ON TRADE FACILITATION

1.1 A Committee on Trade Facilitation is hereby established.

1.2 The Committee shall be open for participation by all Members and shall elect its own Chairperson. The Committee shall meet as needed and envisaged by the relevant provisions of this Agreement, but no less than once a year, for the purpose of affording Members the opportunity to consult on any matters related to the operation of this Agreement or the furtherance of its objectives. The Committee shall carry out such responsibilities as assigned to it under this Agreement or by the Members. The Committee shall establish its own rules of procedure.

1.3 The Committee may establish such subsidiary bodies as may be required. All such bodies shall report to the Committee.

1.4 The Committee shall develop procedures for the sharing by Members of relevant information and best practices as appropriate.

1.5 The Committee shall maintain close contact with other international organizations in the field of trade facilitation, such as the WCO, with the objective of securing the best available advice for the implementation and administration of this Agreement and in order to ensure that unnecessary duplication of effort is avoided. To this end, the Committee may invite representatives of such organizations or their subsidiary bodies to:

- (a) attend meetings of the Committee; and
- (b) discuss specific matters related to the implementation of this Agreement.

1.6 The Committee shall review the operation and implementation of this Agreement four years from its entry into force, and periodically thereafter.

1.7 Members are encouraged to raise before the Committee questions relating to issues on the implementation and application of this Agreement.

1.8 The Committee shall encourage and facilitate ad hoc discussions among Members on specific issues under this Agreement with a view to reaching a mutually satisfactory solution promptly.

2 NATIONAL COMMITTEE ON TRADE FACILITATION

Each Member shall establish and/or maintain a national committee on trade facilitation or designate an existing mechanism to facilitate both domestic coordination and implementation of the provisions of this Agreement.

ARTICLE 24: FINAL PROVISIONS

1. For the purpose of this Agreement, the term “Member” is deemed to include the competent authority of that Member.
2. All provisions of this Agreement are binding on all Members.
3. Members shall implement this Agreement from the date of its entry into force. Developing country Members and least-developed country Members that choose to use the provisions of Section II shall implement this Agreement in accordance with Section II.
4. A Member which accepts this Agreement after its entry into force shall implement its Category B and C commitments counting the relevant periods from the date this Agreement enters into force.
5. Members of a customs union or a regional economic arrangement may adopt regional approaches to assist in the implementation of their obligations under this Agreement including through the establishment and use of regional bodies.
6. Notwithstanding the general interpretative note to Annex 1A to the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, nothing in this Agreement shall be construed as diminishing the obli

gations of Members under the GATT 1994. In addition, nothing in this Agreement shall be construed as diminishing the rights and obligations of Members under the Agreement on Technical Barriers to Trade and the Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures.

7. All exceptions and exemptions¹ under the GATT 1994 shall apply to the provisions of this Agreement. Waivers applicable to the GATT 1994 or any part thereof, granted according to Article IX:3 and Article IX:4 of the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization and any amendments thereto as of the date of entry into force of this Agreement, shall apply to the provisions of this Agreement.

8. The provisions of Articles XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Dispute Settlement Understanding shall apply to consultations and the settlement of disputes under this Agreement, except as otherwise specifically provided for in this Agreement.

9. Reservations may not be entered in respect of any of the provisions of this Agreement without the consent of the other Members.

10. The Category A commitments of developing country Members and least-developed country Members annexed to this Agreement in accordance with paragraphs 1 and 2 of Article 15 shall constitute an integral part of this Agreement.

11. The Category B and C commitments of developing country Members and least-developed country Members taken note of by the Committee and annexed to this Agreement pursuant to paragraph 5 of Article 16 shall constitute an integral part of this Agreement.

¹ This includes Articles V:7 and X:1 of the GATT 1994 and the Ad note to Article VIII of the GATT 1994.